التعليلُ مَظْهرٌ مِن مَظَاهِرِ الإبدَاع في العربيَّة
(العلَّةُ النحْوِيَّةُ عند ابن جني أنْمُوذجًا)

دكتورة

آمال جلال عبد الرحمن حسن

مدرس بقسم اللغويات
كلية الدراسات الإسلامية والعربية
جامعة الأزهر ـ فرع البنات بالقاهرة

الزهراء

مـقـدمة

لله الذي عَلَّمَ بالقلم . عَلَّم الإنسانَ مَا لم يَعْلَم . والصَّلَاةُ والسَّلَامُ على رَسُولِ الله . الرَّحْمَةِ المُهْدَاة . والنِّعْمَة المُسْدَاة . أفصَحِ مَنْ نَطَقَ بالضَّاد . وعلى آله وصَحْبِهِ ومَنْ وَالَاه . وسار على نهجِهِ واتَّبَع هُدَاهُ إلى يوم الدين .

وبعد ،،،

فقد اختص الله اللغة العربية ؛ فجعلها لسانَ كتابِهِ الخاتَمِ الخَالِدِ إلى يوم الدِّينِ (القرآنَ الكريم) ، وإذا كانت العربية وعاءً لهذا الكتاب الخاتم فلا ريب أنَّ فيها من الطاقات والإمكانات الإبداعية ما أهَّلَها لأن تَحُوزَ هذا الشَّرَف وهذه المكانة . وقد قَيَّضَ اللهُ لَهَا من العلماء ـ على مَرِّ الزمن ـ من يدرسُهَا ويتعمَّقُ في فَهْمِ أسرارها، والتَّعَرُّفِ على مواطِنِ الحكمةِ والإبداعِ فيها ، كما سخَّر لها زُمْرَةً من العلماء وقَفُوا حيَاتَهُم على وضْعِ أصولِهَا الفكريَّة ، واستنباطِ قواعِدِهَا ؛ لإدراكِهِم عِظَم هذه اللغة ، وعظم حاجة البشريَّةِ إليها .

استنبط النُّحَاةُ المتقدِّمُون قواعِدَ النَّحو العربي بعد استقرائهم كلامَ العربِ المسموعَ ـ نثرًا وشعرًا ـ ثم وضعوا أصولًا للنَّحْوِ العَربيّ محاولين بناءَ نظريَّةٍ شامِلةٍ لهذا العلم ، وكان وضعُهُم لهذه الأصول دليلًا على مَدَى التقدُّم الفكريّ للعقليَّةِ العربيَّة في ذلك الزمن البعيد ؛ ممَّا جعل كثيرين من غير العرب يشهدون للعقليَّةِ العربيَّةِ الفَذَّة ، وجعل آخرين يتعجَّبُون من وضْعِ النَّحْوِ العربِيّ على ذلك المثالِ الكامِل ؛ فشكَّكُوا في نسبته إلى العرب ، وذهبوا إلى أنَّ علماء العربية تأثَّروا عند وضعِهِم النَّحْو العربيَّ بثقافاتٍ

أخرى كانت منتشرة في ذلك الزمن ، وأهمُّها الثقافةُ اليونانيَّة والمنطق الأرسْطِي . وقد تأثَّر فريقٌ كبيرٌ من المُحْدَثِينَ العَرَبِ بهذه النَّظْرة إلى التُّرَاثِ النحوِيِّ العربيّ من قِبَل المستشرقين ، وردَّدُوا أقوالهم .

ومن أهمِّ المباحِثِ والأصُولِ التي قيل فيها بتأثُّرِ النُّحَاةِ العرب ـ عند وضعهم النَّحْوَ ـ بالفكر اليوناني مبحث (التعليل) ؛ إذ يعدُّ التعليلُ سِمَةً من أهمِّ السِّمَات في الفكر النحويّ ؛ " فمَا مِنْ قاعدةٍ نحويَّة إلَّا وقد علَّلها النُّحاة ، فكلُّ حكمٍ يُعلَّل ، وكل ظاهرةٍ نحويَّةٍ ـ كلِّيَّةٍ أو جزئيَّةٍ ـ لا بُدَّ لها من عِلَّةٍ عقلِيَّةٍ ، ولم يكتفُوا بالعِلَلِ القريبةِ ، فقد ذهبوا يغوصُونَ على[1] كوامِنِ العلل وخفيَّاتِهَا ودفائِنِهَا[2].

ومِمَّن أولَى العِلَّةَ النحْوِيَّةَ جُلَّ عنايته ابنُ جني في كتابه (الخصائص) ؛ إذ إنَّ هذا الكتاب يُعَدُّ من أوائل الكتب التي بحثَت في أصول النَّحْو ، وقد تحدَّثَ ابن جني فيه عن التعليل ، في مواضعَ كثيرةٍ من كتابه ، محَاولًا الوقوفَ على أسرارِ الحِكْمَةِ في مَجَارِي الكلام في اللغة العربية ؛ قاصدًا وضعَ أصولٍ عامَّةٍ يُهْتَدَى بها في وضعِ قواعِدِ العربيَّةِ وانتحاءِ سَمْتِ كلَامِ العرب . فقد كان " أعلى علماء العربية كعبًا في جميع عصورها ، وأغوصَهم عامَّةً على أسرار العربية ، وأنجحهم في الاهتداء إلى النظريَّاتِ العامَّةِ فيها ... ولعلَّ الحافِزَ لَهُ سُمُوُّ هِمَّتِهِ إلى جعْلِ أصولٍ للنَّحْو كأصُولِ الدِّين ، ابن جني كثيرُ الأنْسِ بالتَّجْرِبَةِ اللُّغَوِيَّة ، يقلِّبُهَا على وجُوهِهَا

---

[1] ـ يتعدَّى الفعل (يغوص) بـ (على) ، وبـ (في) . ففي اللسان : " الغوص : النزول تحت الماء ، وقيل : الغوص الدخول في الماء ... والغواص : الذي يغوص في البحر على اللؤلؤ ... والغوص : الهجوم على الشيء ، والهاجم عليه غائص ." مادة (غ و ص) 10 / 144

[2] ـ ينظر : مقدمة الإيضاح في علل النحو ص ب

المختلفة ، ويُكْثِرُ التَّفكير فيها ، ثمَّ يقابل بين اللغات التي يعرفها ؛ ليكون حكْمُهُ الشامِلُ في اللغة العربية حين يردُّهُ إلى طبيعةِ الحِسّ صحيحًا إلى حَدٍّ بعيد ... والذي يُعْجِبُ حَقًّا في ابن جني مَزِيَّةُ الشمولِ في نظراتِه ، فإنَّ غوصَهُ على السِّرِّ أدَّاه إلى أن يجمع في حكمٍ واحدٍ ما لا يجمعه النحاة عادةً لعدم انتباههم إليه ..."[1]

هذا ؛ وقد اختلفت نظرة النحاة ـ قدماء ومحدثين ـ إلى هذه الظاهرة ، بين مؤيّدٍ لها ومعارضٍ ، ومتوسِّعٍ في دراستها أو متقيّد ، كما اختلفوا في منشئها ، هل هي من إبداع العرب أم أنَّها من الفكر النحوي الذي تأثَّر بغيره من الأفكار والثقافاتِ الأخري ؟

يلقي البحث الضوء على هذه الأفكار قاصدًا إلى إبراز طرفٍ من إبداع العربية ، وإبداع الفكر النحويّ كذلك ؛ حيث يظهر بوضوح وجلاءٍ إبداع النحاة القدماء في استنباط هذه العلل ، وكيف أنَّ مناهج اللسانيات الحديثة انتهت إلى القول بأنَّ تفسير الظواهر اللغوية ، وعدم الاكتفاء بوصفها هو المنهج الأمثل في دراسة اللغات عامَّةً ؛ فأصحاب المناهج الحديثة في اللسانيَّات مسبوقون في ذلك بالنحاة العرب القدماء ـ وخاصةً ابن جني ـ فقد حازوا فضل السبق في هذا المضمار ، ونالوا الدرجة العليا في فنون الإبداع في دراسة اللغة ووضع نظريةٍ عامَّة لها ولنحوها ، يحق للعرب ولدارسي العربيةِ أن يفخَروا بلغتهم ، وبعلمائها ؛ لا أن ينفُرُوا من اللغة ودراستِهَا ، وينتقِدُوا علماءَها .

[1] ـ في أصول النحو 91: 95

يهدف البحث إلى بيان وجهة النَّظَرِ الصحيحةِ في قَبُول التعليل في نظريَّة النَّحْو العربيّ .

لذا جاء البحث بعد هذه المقدمة في تمهيد ، وثلاثة مباحث ، وخاتمة .

التمهيد وفيه : تعريفٌ لمفهومِ الإبداع ، ثم لمحةٌ موجزةٌ عن المقصود بأصُولِ النَّحْو ، وموضع التعليل من هذه الأصول .

المبحث الأول : العلَّةُ النحوية (مفهومها وأنواعها ومراحل تطورها) . وفيه أربعة مطالب :

المطلب الأول : مفـهـومُ العلَّة .

المطلب الثاني : منشأ العلَّة النحْويَّة .

المطلب الثالث : أنــواعُ العلل .

المطلب الرابع : مـراحلُ التعليل النَّحْوِيّ .

المبحث الثاني : التعليل عند ابن جني في كتابِهِ (الخصائص) .

وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : قَصْدُ ابن جني في هذا الكتاب .

المطلب الثاني : سِمَاتُ العلـة النـحـوية عنـد ابن جني .

المطلب الثالث : دفـاعـُه عـن العِلَّـة .

المبحث الثالث : موقفُ النُّحَاةِ من العِلَّةِ النحْوِيَّة .

وفيه أربعة مطالب :

المطلب الأول : موقف المتقدّمين من النحاة .

المطلب الثاني : موقف المحْدَثين من العلَّة النحويَّة ودافعهم إلى ذلك الموقف .

المطلب الثالث : رأي بعض المعاصرين في العلَّة النحوية .

المطلب الرابع : موقفُ اللسَانيَّات الحديثةِ من مبدأ التعليل .

ثم الخاتمة وفيها أهم نتائج البحث .

ثم الفهارس الفنية .

والله أرجُو أن يتقبَّل هذا العمل ، وأن يجعلَه ذخرًا لي ، وينفعَ به ؛ إنَّهُ وَلِيُّ ذلك والقادِرُ عليه .

التمهيد :

أولًا / تعريف الإبداع :

تدور مادة الإبداع في معاجم اللغة على عِدَّةِ معانٍ تلتقي في أنَّ إبداعَ الشيء : إنشاؤه على غير مثالٍ سابقٍ ، وجعلُهُ غايةً في صفاته .

قال ابن فارس : " الباء والدال والعين أصلان : أحدُهُمَا ابتداءُ الشيء وصنْعُهُ لَا عن مِثَال ..."[1]

وفي اللسان : " بَدَعَ الشيءَ يبْدَعُهُ بدعا وابتدعه : أنشأه وبدأه ... والبديع والبِدعُ : الشيء الذي يكون أولًا ... وأبدعْتُ الشيء : اخترعته لا على مثال ..."[2]

وقال الكفويُّ : " الإبداعُ لغةً عبارةٌ عن عدم النَّظِير . وفي الاصطلاح : هو إخراج ما في الإمكان والعدم إلى الوجوب والوجود ... والإبداعُ يناسب الحكمة . والاختراع يناسب القدرة . "[3]

فالبحثُ في إبداعِ العربيَّةِ هو بحثٌ عن أسرارِ الحكمة في اللغة بمستوياتها المتعددة ، وكذا البحث عن أسرار الحكمة فيما اختطَّهُ النُّحَاة من مناهجَ لدراستها .

---

[1] ـ مقاييس اللغة (ب د ع) . 209/1

[2] ـ لسان العرب مادة (ب د ع)

[3] ـ الكليات 29

ثانيًا / لمحَةٌ موجزةٌ عن أصول النَّحْو العربي وموضع العلَّة منها :

أصول النحو في اللغة : عَلَمٌ على عِلْم ، وهو مُرَكَّبٌ إضافي من كلمتين ، الأولى : أصول ، والأصول في اللغة : جمع أصل ؛ والأصلُ أسفلُ كُلِّ شيء ، وهو ما يُبْنَى عليه غيره . والكلمة الثانية : النَّحْو ، وهو في اللغة : انتحاءُ سَمْتِ وطريقِ كلامِ العَرَبِ في تصرُّفِه .[1]

وفي الاصطلاح : هي " أدِلَّةُ النَّحْو التي تفرَّعَت منها فروعُهُ وفصُولُه ..."[2]

وقال السيوطي : " أصولُ النَّحْوِ عِلْمٌ يُبحَثُ فيه عن أدِلَّةِ النَّحْو الإجمالية من حيث هي أدِلَّتُه ، وكيفية الاستدلال بها ، وحال المستدلّ ..."[3]

فعندما أراد النحاة المتقدمون تدوين قواعدِ النَّحْو ؛ للحفاظ على سلامة اللغة العربية على ألسنة الناطقين بها ، اختطُّوا لذلك أصولًا يسيرون عليها عند استنباطهم تلك القواعد ، هي ما عُرِفَت بأصول النَّحْو ؛ حتى تُبْنَى قواعِدُهُم على أسُسٍ علميَّةٍ سليمة ، معتمدةً السَّمَاعَ من العرب الفصحاء الخُلَّص في البادية ، ثم القياس على ما سُمِع مطَّردًا عن العرب ، أمَّا ما ورد قليلًا فكان له حكمٌ آخَرَ في القياس عليه ، أو وصفه بالشاذِّ الذي لا يُقَاسُ عليه ، ولكلِّ أصلٍ من هذه الأصول شروطُه التي اشترطها النحاة .

و فكرةُ أصُولِ النَّحْو ـ وإن تأخَّرَ التصنيفُ فيها ـ جاءت مواكبَةً لولادة النَّحْو العربي في القرن الأول الهجري ؛ إذ إن الرواياتِ التي تحدثت عن

---

[1] ـ ينظر : ارتقاء السيادة في علم أصول النحو العربي 12: 15

[2] ـ لمع الأدلة 80

[3] ـ الاقتراح في علم أصول النحو وجدله 7 ، وينظر : ارتقاء السيادة في علم أصول النحو العربي 65

وضع النَّحْو تشير إلى أنَّ وضعه كان قائمًا على التعليل ، والتحليل ، والمقايسة ، والسماع ، وهذه جزء من أبحاث أصول النحو .[1]

ودراسةُ الأصُول جديرةٌ باهتمام الباحثين ؛ لأنَّها ذاتُ بالٍ لمن يتصدَّى للاستنباطِ ، واستخراجِ الفروعِ من أصولِهَا ؛ فمعرفةُ الأصُولِ والقواعِدِ الكلِّيَّةِ هي السبيلُ إلى معرفَةِ الفروعِ التفصيليَّة معرفةً دقيقَةً منضبِطةً ، كما أنَّها السبيلُ إلى مجاراة اللغة لمستجَدَّاتِ العصور ، مع الحفاظ على أصولها وخصائصها .

يقول سعيد الأفغاني : " ويبقى للُّغَةِ العربيَّة فيضٌ زاخِرٌ من المرانة ، على أهلها أن يفيدوا منه ولا يعطِّلوه . إذ قد ثبت على مَرِّ الزمَن أنَّها تسبق الباحثين والمستنبطين ولا يُعْجِزُونها ، وإنَّ كُلَّ عصرٍ أفاد منها على قدْرِ استعداد أهله ومواهبِهِم ومَلَكَاتِهم ، وحسبك أن تقابل بين الأصمعي والخليل وقد كانا في زمنٍ واحدٍ ، وبين ابن خالويه وابن جني وقد أظلَّهُما عصرٌ واحدٌ أيضًا ، لتميز مَدى ما يفيد ذو المَلَكَةِ المبْدِعَةِ الخَلَّاقَةِ من الدائرةِ الضَّيِّقَةِ التي يدور فيها ذو الذِّهْنِ المُقَيَّد ، واللغةُ بعدُ واحدة ، والفُرَصُ المُتَاحَةُ أيضًا واحدة

ولكن تأخُذُ الأذْهَانُ منْهَا ** عَلَى قَدْرِ القَرَائِحِ والفُهُومِ[2] " [1]

---

[1] ـ ينظر : ارتقاء السيادة في علم أصول النحو العربي 19 : 21

[2] ـ بيت من الوافر ، للمتنبي من قصيدة بعنوان : لا تقنع بما دون النجوم ، وقبل البيت :

وكم من عائبٍ قولا صحيحا ** وآفته من الفهم السقيمِ

ولكن تـأخـذ الآذان منــه ** على قدر القرائح والعلوم

وهي أبيات تجري مجرى المثل ، والمعنى : أن كل إنسان يأخذ من معاني الكلام على قدر طبعه وعلمه . ينظر : ديوان المتنبي 232

أما أقسام أدِلَّة النحو فهي السَّماع ، والإجماع ، والقياس ، واستصحاب الحال ، وغير ذلك مِمَّا هو دون الأول ؛ كالاستحسان ، وعدم النظير ، ولكلٍّ شروطه المُفَصَّلَةُ في كتبِ أصول النحو [2].

<u>موضعُ العِلَّةِ النحوية من هذه الأدِلَّة :</u>

كما ذُكِرَ قبل فإن التعليل يُعَدُّ سمة من أهم السِّمَات في الفكر النحوي ؛ فمَا من قاعدة نحوية إلَّا وقد علَّلَها النُّحَاة ، فكلُّ حكمٍ نحوي يُعلَّل ، وكلُّ ظاهرةٍ نحويَّةٍ ـ كلِّيَّةٍ أو جزئيَّة ـ لا بُدَّ لها من علَّة . والعلل مرتبطةٌ بالسَّمَاع ، وهو الأصلُ الأوَّلُ من أصولِ النَّحْو ، كما أنَّها مرتبطَةٌ بالقياس كذلك .

أمَّا ارتباطُها بالسَّمَاع فمن حيث كانت " العلل وسائل اجتهادية تُقِرُّ السَّمَاعَ المقَعَّدَ ولا تُوجِدُه ، فالسماع هو العلة الأولى في النَّحْوِ العربيّ تُسْتَخْرَجُ منه العلل بعد اطِّرَادها في الاستعمال ، لتُوصِل إلى النُّطْقِ به على حسب ما نطَقَ به أهل اللغة العربية . فالتعليل تابعٌ للسَّمَاع بشرط أن يكون المسموع كافيًا لتجريد قاعدةٍ منه ..."[3]

---

[1] ـ في أصول النحو 128

[2] ـ يراجع : الخصائص لابن جني ج1 ، لمع الأدلة لابن الأنباري 81 وما بعدها ، الاقتراح في علم أصول النحو وجدله ص 7 وما بعدها ، وارتقاء السيادة 65 و 79 وما بعدها ، في أصول النحو لسعيد الأفغاني .

[3] ـ نظرية التعليل في النحو العربي 115 : 116

وأمَّا ارتباطُها بالقياس فلأنَّه كمَا عرَّفَه العلماء : " حمْلُ فرْعٍ على أصْلٍ بعلَّة ، وإجراء حكمِ الأصل على الفرع ... ولا بُدَّ لكُلِّ قياسٍ من أربعةِ أشياء : أصلٌ وفرعٌ وعلَّةٌ وحكْم ..."[1]

وعِلَلُ القياس " إنَّمَا تُستخرج من المسموعات بعد اطِّرَادها في الاستعمال ؛ لتوَصِّلَ إلى النُّطْق به على حسب ما نطَقَ به أهل اللغة العربية ، وتسَوِّي في الفصاحة بمنْ أدْرَكَهَا ، ويأمَنُ بتمسُّكِهِ بِهَا الزَّيْغَ عن لغةِ الفصحاءِ المعربين ..."[2]

[1] ـ لمع الأدلة 93

[2] ـ المسائل الحلبيات 227

المبحث الأول : العلة النحوية (مفهومها وأنواعها ومراحل تطورها) .

وفيه أربعة مطالب .

المطلب الأول : مفهوم العلة .

المطلب الثاني : منشأ العلة النحوية .

المطلب الثالث : أنواع العلل .

المطلب الرابع : مراحل التعليل النحوي .

المبحث الأول : العِلَّةُ النَّحْوِيَّة (مفهومُهَا وأنواعُهَا ومراحِلُ تطوُّرِهَا)

وفيه أربعة مطالب .

المطلب الأول : مفهوم العِلَّة .

1. معنى التعليل في اللغة :

التعليل في اللغة : تفعيلٌ من الفعل (عَلَّلَ) ،معناه السَّقْيُ بعد سَقْي ، وجَنْيُ الثَّمَرَة مَرَّةً بعد أخرى .[1] وهو : ذِكْرُ عِلَّة الشيء .

والعِلَّةُ : الحدثُ يشغَلُ صاحِبَه عن حاجَتِه ، وعلَّةُ الشيء سببُه .[2]

وقال الكَفَويُّ : " التعليلُ هو أن يريد المتكلِّمُ ذكْرَ حكمٍ واقعٍ أو متوقَّع فيقدِّم قبل ذكره علَّةَ وقوعه ... والتعليلُ تقريرُ ثبوتِ المؤثِّر لإثبات الأثر ."[3]

2. حقيقةُ التعليلِ في النَّحْو :

التعليلُ في النَّحْوِ لا يُقْصَدُ به توقُّفُ وجُودِ المعلولِ على وجُودِ العِلَّة كتوقُّفِ وجودِ الأثَرِ على المُؤَثِّر، أو أنَّ العلَّة سببٌ لوجودِ المعلول . وفي ذلك يقول الزجاجي : " إنَّ علل النَّحْو ليست موجِبَة ، وإنَّما هي مستنبطةٌ أوضاعًا ومقاييس ، وليست كالعلل الموجِبَةِ للأشياءِ المعلولَةِ بها ، ليس هذا من تلك الطريق ." [4]

فهذا الكلام يعدُّ دفاعًا عن العلة ضدَّ ما أثير حولها من بعض المحدثين .

---

[1] ـ نظرية التعليل في النحو العربي بين القدامى والمحدثين 29

[2] ـ ينظر : مقاييس اللغة 12/4 (علل) ، اللسان (علل) .

[3] ـ الكليات 294

[4] ـ الإيضاح في علل النحو 64

فالتعليلُ " تفسيرٌ اقترانيٌّ يبيّنُ عِلَّة الإعراب أو البناء على الإطلاق وعلى الخصوص ، وِفْقَ أصوله العامَّة ... وتقييد التفسير بأنَّه اقتراني يشير إلى أنَّ لعملية التعليلِ ركنين : العلَّةُ والمعلول ، فالعلَّةُ دليلٌ يقترن بالمعلول لتفسيره نحويًّا ، ويسميها بعض النحاة سببًا أو وجهًا ... وبما أنَّ التعليلَ يبيّنُ علَّةَ الإعراب أو البناء فهو شاملٌ للنَّحْوِ العربيّ كلّه ."[1]

وهو : " يمكن أن يعتبر جهازًا تفسيريًّا يهدف إلى تحقيق نظرةٍ شاملةٍ إلى نظام اللغة ، وكشف الغطاء عن " منطقه " الداخلي "[2]

فـ " العلل النحويَّةُ ليست دائمًا مُجَرَّدَ تبريرٍ لاستعمالاتٍ مفردةٍ أو ظواهرَ محدودة ، ولا تفسيرًا ملتويًا لما يبدو مستعصيًا عن التفسير ؛ بل قد تهدف إلى وضع جهاز تفسيري غايته الكشف عن نظام العربية من الوجهة النحوية ."[3]

" وفائدة العِلَّةِ العلمُ بأنَّ الحكْمَ في غايَةِ الوَثَاقَة . "[4]

<u>المطلب الثاني : منشأُ العِلَّةِ النحوِيَّة :</u>

منشأ العللِ وسبَبُه كان لتثبيت قواعدِ اللغةِ العربيَّةِ ـ فإنَّ ثُبُوتَ الحكم بالدليلِ أدْعَى إلى الأخذِ به ـ كمَا وقفت العلَّةُ موقف المُدَافعِ عن اللغةِ العربيَّة وحِكْمَة نظمها ؛ نرى ذلك في مثل مَا ردّ الخليل بن أحمد على ادِّعاء قطرب أنَّ العرب تكلَّمَت بالإعرابِ لا للفَرْقِ بين المعاني ؛ بل ليخالف

---

[1] ـ نظرية التعليل في النحو العربي بين القدامى والمحدثين 29 : 30

[2] ـ التعليل ونظام اللغة ـ مقال لعبد القادر المهيري ص 176ـ حوليات الجامعة التونسية ـ عدد رقم 28 ـ يناير 1983

[3] ـ التعليل ونظام اللغة ـ مقال لعبد القادر المهيري ص 177

[4] ـ ارتقاء السيادة 103

وصلُ الكلام الوقفَ عليه ، فردَّ هذا الرأي بعللٍ تبيّنُ أنَّ الإعراب جاء للفرق بين المعاني [1] .

وكأنَّ هذا الخلافَ ـ في مسائل النَّحو ـ والرُّدُودَ عليه مِن عظيمِ نعمة الله على هذه اللغة ؛ إذ إن هذه التساؤلات أثارها ويثيرها كثيرون في العصر الحديث ـ بل في كل عصرٍ ـ عن اللغة ، يثيرون الشبهات حولها فنجد ردًّا لكل شبهةٍ في كلام النحاة السابقين .

وقد سَرَت التساؤلاتُ عن منشأ العِلَلِ النَّحْويَّة ، وهل هي من وضع النحاة أم أنها كانت قائمة في أذهان العرب عند نُطْقِهِمُ اللغة ، وأن النحاة استنبطوها من كلامهم وأخرجوها إلى حيّزِ الوجود ؟ وجاءت الإجابة عن هذه التساؤلات على لسان الخليلِ بنِ أحمدَ ، وكذا على لسان ابن جني بعده ، وخلاصة رأيهما فيها أنَّ هذه العلل كانت قائمَةً في أذهان العرب عند وضعهم اللغة ، فهي تدلُّ على عبقريَّة العرب وإبداعِهِم الذي وفَّقَهُم الله له عند وضع اللغة ، كما تدلُّ على عبقريَّة النُّحَاةِ وإبداعهم في استنباط هذه العلل من كلام العرب .

قال الزجاجي : " وذكر بعض شيوخنا أنَّ الخليل بن أحمد ـ رحمه الله ـ سُئِل عن العلل التي يَعْتَلُّ بِهَا في النَّحْو ، فقيل له : عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك ؟ فقال : إنَّ العرب نطقت على سجيَّتِهَا وطباعِهَا ، وعَرَفَتْ مواقِعَ كلامِهَا ، وقام في عقولها عللُه ، وإن لم يُنْقل ذلك عنها ، واعتللت أنا بما عندي أنَّه علة لِمَا علَلْتُه منه ، فإن أكن أصبت العلَّة فهو الذي التمست ، وإن تكن هناك علَّةٌ له فمثلي في ذلك مثلُ رجلٍ حكيمٍ دخَلَ

[1] ـ ينظر : الإيضاح في علل النحو 70 : 71

دارًا مُحْكَمَةَ البناء ، عجيبةَ النَّظْمِ والأقسام ؛ وقد صحَّت عنده حكمةُ بانِيهَا، بالخبرِ الصَّادِقِ أو بالبراهين الواضحة ، والحجج اللائحة ، فكلَّمَا وقف هذا الرجل في الدَّارِ على شيءٍ منها قال : إنَّما فعل هذا هكذا لعلَّةِ كذا وكذا ، ولسببِ كذا وكذا . سَنَحَت له وخَطَرَت ببالِهِ محتمِلَةً لذلك ، فجائزٌ أن يكون الحكيم الباني للدَّار فعل ذلك للعلَّة التي ذكرها هذا الذي دخل الدَّار ، وجائزٌ أن يكون فَعَلَهُ لغير تلك العلَّة ، إلَّا أنَّ ذلك مِمَّا ذكره هذا الرجل محتملٌ أن يكون علَّةً لذلك . فإن سَنَحَ لغيري علَّة لِمَا عللته من النَّحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليأتِ بِهَا ."[1]

وهذا الكلام من الخليل بن أحمد دليلٌ على أنَّ النُّحَاةَ المتقدمين لم يفرضوا هذه العللَ فرضًا على اللُّغَةِ ، ولا على المتكَلِّمِين بها أو الدَّارسِينَ لَهَا ، بل ذكر الخليل أنها ظهرت له واستنبطها عقلهُ من مَجَارِي كلامِ العرب ، وإن بَدَا لأحدٍ غيره علة أخرى فليأت بها ، فالعلل كانت قائمة في أذهان العرب ، وهذا ما يفيده قول سيبويه : " وليس شيءٌ يُضْطَرُّون إليه إلَّا وهم يحاولون به وجهًا . "[2]

وذهب ابن جني إلى مثل ما ذهب إليه الخليل بن أحمد ـ مؤكدًا أنَّ هذه العلل كانت قائمةً في عقول العرب عند وضعهم اللغة ـ حيث قال : (بابٌ في أنَّ العرب قد أرادت من العلل والأغراضِ ما نسبناه إليها ، وحَمَلْنَاهُ عليها .

اعلم أنَّ هذا موضعٌ في تثبيته وتمكينه منفعةٌ ظاهرةٌ ، وللنَّفس به مسكة وعصمة ؛ لأنَّ فيه تصحيح ما ندَّعيه على العرب : من أنَّها أرادت كذا لكذا

[1] ـ الإيضاح في علل النحو 65: 66

[2] ـ الكتاب 1/ 32

، وفعلت كذا لكذا . وهو أحْزَمُ لها ، وأجمَلُ بها ، وأدلُّ على الحكمة المنسوبة إليها من أن تكون تكلَّفَت ما تكلَّفَتْه من استمرارها على وتيرةٍ واحدة ، وتقرّيها منهجًا واحدًا ، تراعيه وتلاحظه ، وتتحمل لذلك مشاقَّة وكلفة ، وتعتذر من تقصير إن جرى وقتًا منها في شيءٍ منه . وليس يجوز أن يكون ذلك كلُّه في كلِّ لغةٍ لهم ، وعند كلِّ قومٍ منهم ، حتى لايختلف ولا ينتقض ، ولا يتهاجَر ، على كثرتهم وسِعَةِ بلادهم ، وطولِ عهدِ زمانِ هذه اللغة لهم ، وتصرُّفِهَا على ألسنتهم ، اتفاقًا وقَعَ ، حتى لم يختلف فيه اثنان ، ولا تنازعَهُ فريقان ، إلَّا وهُمْ له مُرِيدُون ، وبسياقِهِ على أوضاعِهِم فيه مَعْنيُّون ..."[1]

ثم ردَّ على مَنْ قد يعترض على هذا الرأي فقال : " فإن قلت : فمَا تُنْكِرُ أن يكون ذلك شيئًا طُبعوا عليه ، وأجِيئُوا إليه من غير اعتقادٍ منهم لعِلَلِه ، ولا لقصدٍ من القُصُودِ التي تنسبها إليهم في قوانينه وأغراضه ، بل لأنَّ آخرًا منهم حَذَا على ما نَهَج الأوَّلُ فقال به ، وقام الأول للثاني في كونه إمامًا له فيه مقام مَنْ هَدَى الأوَّلَ إليه وبعثَهُ عليه ، مَلَكًا كان أو خاطرا ؟ قيل لن يخلو ذلك أن يكون خبرًا رُوسِلُوا به ، أو تيقُّظًا نُبِّهوا على وجه الحكمة فيه . فإن كان وحيًا أو ما يجري مجراه فهو أنْبَه له، وأذْهَبُ في شرَفِ الحالِ بِه ؛ لأنَّ الله سبحانه إنَّما هداهم لذلك ووقَفَهُم عليه ؛ لأنَّ في طباعهم قبولًا له ، وانطواءً على صحَّة الوضع فيه ؛ لأنهم مع ما قدَّمْنَاهُ من ذكْرِ كونهم عليه في أوَّلِ الكتاب مِن لُطْفِ الحِسّ وصَفَائِه ، ونَصَاعَةِ جَوْهَرِ الفكر ونقائه ، لم يُؤْتُوا هذه اللغة الشريفة ، المنقادة الكريمة ، إلَّا

[1] ـ الخصائص 1، 238 : 239

ونفوسُهُم قابلةٌ لها ، مُحِسَّة لِقُوَّةِ الصَّنْعَةِ فيها ، معترفةٌ بقدرِ النِّعْمَةِ عليهم بمَا وُهِبَ لَهُم منها ...)[1]

المطلب الثالث : أنواع العلل :

قسَّم النُّحَاةُ العِلَلَ إلى عِدَّةِ أقسام باعتباراتٍ مختلفة .

أولًا / تقسيمُها إلى عِلَلٍ أُوَل ، وعلل ثوانٍ ، وأخَرَ ثوالث . أو عللٍ تعليمية ، وأخَرَ قياسية ، وثالثة جدلية .

ويقصد بالعلل الأولى أو التعليمية العلل التي تصفُ الظَّوَاهِرِ اللُّغَوِيَّةَ ؛ فهي مبنيَّةٌ على استقراء الواقع اللغوي ، وملاحظةِ تَكْرارِ الظواهِرِ بصورةٍ ثابتةٍ ؛ مِمَّا يمَكِّنُ من استنتاج قاعدَةٍ تحْكُمُ الظواهر المتماثلة [2]؛ فتكسبنا التكلُّمَ كما تكلَّمَت العرب ، فسبب وجودها هو التقعيد للغة العربية ، حتى يستطيع المتكلم محاكاتَها .

أمَّا العلَلُ الثواني أو القياسية فهي التي تبيّنُ حكمة العرب في النُّطْقِ بالظواهر اللغوية المختلفة ، وسمَّاه ابن السراج عِلَّةَ العلَّة حيث قال : " واعتلالاتُ النحويين على ضربين : ضربٌ منها هو المؤدِّي إلى كلام العرب، كقولنا : كُلُّ فاعِلٍ مرفوع ، وضربٌ آخرَ يُسَمَّى علَّة العِلَّة ، مثل أن يقولوا : لِمَ صار الفاعلُ مرفوعًا والمفعولُ به منصوبًا ؟ ولِمَ إذا تحركت الياء والواو وكان ما قبلهما مفتوحًا قُلِبَتا ألفًا ؟ وهذا ليس يكسبنا أن نتكلَّمَ

[1] ـ الخصائص 1/ 239 : 240

[2] ـ ينظر : ظاهرة الإعراب في النحو العربي 175

كمَا تكلَّمَت العرب ، وإنَّما تَسْتَخْرِجُ منه حكمتَهَا في الأصول التي وضعتها ، وتُبَيِّنُ بها فضْلَ هذه اللغةِ على غيرها من اللغات..."[1]

ولم يرتض ابن جني تسمية العِلَّةِ الثانيَةِ عِلَّةَ العلة ، حيث قال : " وهذا موضعٌ ينبغي أن تعلم منه أنَّ هذا الذي سمَّاه علَّةَ العِلَّةِ إنَّمَا هو تجَوُّز في اللفظ ، فأمَّا في الحقيقة فإنَّه شرحٌ وتفسيرٌ وتتميمٌ للعلَّة ..."[2]

والعلَّةُ القياسيَّة تعتمد على السَّمَاع مثلما تعتمدُ عليه العللُ التعليميَّة .

قال الفارسي : " لأنَّ هذه العلل إنَّما تُسْتَخْرَجُ من المسموعات بعد اطِّرادها في الاستعمال ؛ لتوصِّل إلى النطق به على حسب ما نطق به أهل اللغة العربية ، وتُسَوِّي في الفصَاحَةِ بمَنْ أدركها ، ويأمن بتمسُّكِهِ بها الزيْغَ عن لغة الفصحاء المعربين ..."[3]

فالعلل الأوَلُ والثواني القصدُ منها التقعيدُ للغة العربية ؛ ليتمكَّنَ المتكلم باللغة من سلامَة النُّطْق كما تكلَّم العرب ، مع ما في العلل القياسية من إظهارٍ لأسرارِ العربيَّةِ ولمَوَاطِنِ الحكمة والإبداعِ فيها .

قال الزجاجي : " وعلل النحو بعد هذا على ثلاثة أضرب : علل تعليمية ، وعلل قياسية ، وعلل جدلية نظرية . فأمَّا التعليمية فهي التي يُتوصَّل بها إلى تعَلُّم كلام العرب ؛ لأنَّا لم نسمع نحن ولا غيرنا كُلَّ كلامها منها لفظًا ، وإنما سمعنا بعضًا فقِسْنَا عليه نظيرَه ، مثال ذلك أنَّا لمَّا سمعنا قام زيدٌ فهو قائم ، ورَكِبَ فهو راكِبٌ ، عرفنا اسم الفاعل فقلنا : ذهَبَ فهو ذاهب

---

[1] ـ الأصول 1/ 35

[2] ـ الخصائص 1/ 174 وينظر : 175/1

[3] ـ المسائل الحلبيات 227

... فهذا وما أشبهه من نوع التعليم ، وبه ضَبْطُ كلامِ العرب . فأمَّا العِلَّةُ القياسيَّةُ فأن يقال لمن قال نصبت زيدًا بـ (إنَّ) ، في قوله : إنَّ زيدًا قائمٌ : ولم وجب أن تنصب (إنَّ) الاسم ؟ فالجواب في ذلك أن يقول : لأنَّهَا وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعولٍ فحُمِلَت عليه ، فأُعملت إعماله لمَّا ضارعته ... وأما العلَّةُ الجدليَّة النظريَّة فكل ما يُعْتَلُّ به في باب (إنَّ) بعد هذا ..."[1]

وقال الدكتور علي أبو المكارم : " وأما العلَّة الجدلية فأمرها مختلفٌ أيضًا ؛ إذ لا تصف الظواهر اللغوية ، ولا تلحظ الوظيفة النحوية ـ كما تفعل العلل التعليمية ـ ولا تحاول الرَّبْط بين شتات الظواهر ، فتبدأ من الموجود بالفعل ـ كما حاولت العلل القياسية أن تحقق ـ وإنما تبدأ بعد ذلك ، تبدأ بالتعليل لكل هذه العلل ، فهي تنطلق من الفرض وليس من الواقع ، وتهدف إلى تأييده عن طريق التدبير العقلي المنطقي ... فالعلة التعليمية نتيجة الرغبة في تبسيط القواعد النحوية ، والعلة القياسية انبثقت عن رغبة النحاة في طرد الأحكام . أما العلة الجدليَّة فقد نبعت من الإحساس بضرورة منطقة الظواهر والقواعد والعلل جميعا ."[2]

<u>ثانيا / تقسيمها إلى عِلَلٍ موجِبَة وأخرى مُجَوِّزَة .</u>

ثمة تقسيمٌ آخر للعلل ـ من حيث لزوم ما ترتَّبَ على وجودِهَا أو عدمِ لزومه ـ وهو تقسيمها إلى عللٍ موجِبَة وأخرى مُجَوِّزَة .

[1] ـ الإيضاح في علل النحو 64 : 65 ، وينظر : ارتقاء السيادة 115

[2] ـ أصول التفكير النحوي 171 : 172

ويقصد بالعلل الموجِبَة ما لا يجوز تخلُّفُه ، وذلك كوجوب رفع الفاعل ، ونصب المفعول ، وغير ذلك من التعليلات التي توافق ما ورد مطردًا في كلام العرب .

قال ابن جني : " باب ذكرِ الفرق بين العلَّةِ الموجِبَة وبين العلَّةِ المُجَوِّزَة اعلم أنَّ أكثر العلل عندنا مبْنَاهَا على الإيجاب بها ، كنصب الفضلة ، أو ما شابَهَ في اللفظ الفضلةَ ، ورفعِ المبتدأ ، والخبر ، والفاعل ، وجرِّ المضاف إليه ، وغير ذلك . فعلةُ هذه الداعيةُ إليها موجِبَةٌ لها ، غيرُ مُقْتَصَرٍ بها على تجويزها ؛ وعلى هذا مَقَادُ كلام العرب ."[1]

وقال في موضع آخر : " إنَّ علل النحويين على ضربين : أحدُهُمَا واجب لا بُدَّ منه ؛ لأنَّ النفس لا تَطِيقُ في معناه غيرَه . والآخر ما يمكنُ تحمُّلُهُ ؛ إلَّا أنَّه على تجَشُّمٍ واستكراهٍ له .

الأول ـ وهو ما لا بُدَّ للطَّبْع منه ـ : قلب الألف واوًا للضمة قبلها ، وياءً للكسرة قبلها ... فهذه علَّةٌ برهانية ولا لبْسَ فيها ، ولا توقُّف للنَّفْسِ عنها . وليس كذلك قلب واو عصفور ونحوه ياء إذا انكسر ما قبلها ؛ نحو : عُصَيْفِير وعصافِير ؛ ألا ترى أنه قد يمكنك تحَمُّلُ المشَقَّةِ في تصحيح هذه الواو بعد الكسرة ؛ وذلك بأن تقول : عصيفِوْر وعصافِوْر ... لكن مجيء الألف بعد الضمة أو الكسرة أو السكون مُحال ..."[2]

كما قال : " ثم اعلم من بعد هذا أنَّ علل النحويين على ضربين : أحدُهُمَا ما لابُدَّ منه ، فهو لاحِقٌ بعلل المتكلمين ، وهو قلب الألف واوًا لانضمام

---

[1] ـ الخصائص 1/ 165 ، وينظر : الاقتراح في أصول النحو 59

[2] الخصائص 1/ 89

ما قبلها ، وياءً لانكسار ما قبلها ؛ نحو ضُورِبَ وقَرَاطيس ... ومن ذلك امتناع الابتداء بالساكن ..."[1]

وقال الشاوي : " وعلَّةٌ موجبة ؛ لطَرْدِ كلامهم ، وسَوْقِهِ على قانون لغاتهم، وهذا القسم هو الأكثر ، وأقسامه كثيرة ..."[2]

أما العلل المُجَوِّزَةُ فهي التي لا يلزم من وجودها وجود الحكم المترتب عليها ؛ بل يجوز وجوده وعدم وجوده ، وسميت العلَّة المُجَوِّزَةُ بالسبب . قال ابن جني : " وضرب آخر يسمى عِلَّة ، وإنَّمَا هو في الحقيقة سببٌ يُجَوِّزُ ولا يُوجِب [3]. من ذلك الأسباب الستة الداعية إلى الإمالة ، هي علَّةُ الجواز لا علَّةَ الوجوب ؛ ألا ترى أنه ليس في الدنيا أمرٌ يوجب الإمالة لا بُدَّ منها ، وأن كلّ مُمَال لِعِلَّةٍ من تلك الأسباب الستة لك أن تترك إمالته مع وجودها فيه . فهذه إذن علة الجواز لا علة الوجوب . ومن ذلك أن يقال لك : ما علة قلب واو (أقِّتَتْ) همزة ؟ فتقول : علة ذلك أن الواو انضمت ضمًّا لازمًا . وأنت مع هذا تجيز ظهورها واوًا غير مبدلة ، فتقول: (وُقِّتَت) . فهذه علة الجواز إذًا ، لا علةُ الوجوب . وهذا وإن كان في ظاهر ما تراه فإنه معنى صحيح ؛ وذلك أن الجواز معنًى تعقله النفس ؛ كما أنَّ

---

[1] ـ الخصائص 1/ 146

[2] ـ ارتقاء السيادة 104 وينظر أنواع هذه العلة الموجبة في : الاقتراح 56 : 58 ، ارتقاء السيادة 104 : 106

[3] ـ قال المحقق : " قال في الاقتراح عقب هذا الكلام : " فظهر بهذا الفرق بين العلة والسبب ، وأن ما كان موجبا يسمى علة ، وما كان مجوزا يسمى سببا " هامش الخصائص 1/ 165 ، وينظر : الاقتراح في أصول النحو 58 : 59

الوجوب كذلك ؛ فكما أنَّ هنا علة للوجوب فكذلك هنا علَّةٌ للجواز . هذا أمرٌ لا يُنْكَر ، ومعنًى مفهوم لا يتدافع ." [1]

وثمة تقسيماتٌ أخَر للعلة ، نحو تقسيمِها إلى عِلَّةٍ بسيطة وأخرى مُرَكَّبَة . والعلَّةُ البسيطة هي التي يقع التعليل بها من وجهٍ واحِدٍ ، كالتعليل بالاستثقال ، أو الجوار ، أو المشابهة . أمَّا العلَّةُ المرَكَّبَةُ فهي المُكَوَّنَةُ من عِدَّةِ أوصافٍ ، اثنين فصاعدًا ، كتعليل قلب واو (ميزان) ياء ، بوقوعها ساكنة بعد كسرة ، فالعلَّةُ للقلب مجموع الأمرين .[2]

كما تنقسم العلة إلى علَّةٍ قاصِرَة ، وأخرى متعديَّة . والعلة القاصرة هي التي يُقْتَصَرُ بها على بعض أنواع الكلِمِ في الباب الواحد ، فلا تتعدى هذه الأنواع ، مثل تسكين الفعل المسند إلى الضمير ؛ لتوالي أربع حركات ، فالسكون عام والعلة قاصرة على الثلاثي الصحيح ، وبعض الخماسي ، وفي التعليل بالعلَّةِ القاصرة خلاف[3].

<u>المطلب الرابع : مراحل التعليل النحوي :</u>

مَرَّ التعليل النحوي بمراحل متعددة من التطوُّر ، فكان في بدايته تعليلًا بسيطًا، يبحث عن أسباب الظواهر النحوية ، ولا يكتفي بملاحظة أشكالها وصورها فحسب ، وكان النحاة في هذه المرحلة ـ التي تنتهي بالخليل بن

---

[1] ـ الخصائص 1/ 165 : 166 ،

[2] ـ ينظر : الاقتراح 66 ، فيض نشر الانشراح من طي روض الاقتراح 898 : 901 ، ارتقاء السيادة في علم أصول النحو العربي 109

[3] ـ ينظر : ارتقاء السيادة في علم أصول النحو العربي 109 : 110 ، فيض نشر الانشراح من طي روض الاقتراح 908 : 912

أحمد ـ يتناولون قضايا جزئية ، ولا ينظرون إلى غير الجزئية التي يسوغونها ، كما وجَّهوا جُلَّ عنايتهم ومعظم جهودهم ناحية التقعيد للظواهر اللغوية ، أمَّا التعليل فلم يقصدوا إليه ، ومن ثم لم يتوسعوا فيه ؛ فجاء التعليل بمثابة تفسير للقواعد النحوية ، يهدف إلى توضيحها بالكشف عن مبرراتها ، لخدمة هذه القواعد وتأكيد صحتها ، وكان النحاة يقفون عند النصوص اللغوية يعلِّلُون لِمَا ورد فيها ، فكانت تعليلاتهم مرتكزةً على أساس من الملاحظة اللغوية ، وكان الهدف الرئيس للبحث النحوي هو التقعيد للظواهر اللغوية .[1]

وتلا تلك المرحلة مرحلة ثانية ـ تبدأ بتلاميذ الخليل بن أحمد ، وتنتهي بالزجاج ، أي أنها تمتد حتى أوائل القرن الرابع الهجري ـ وكان التعليل في هذه المرحلة يحاول بيان أصالة العربية ، والكشف عما فيها من نواحي الجمال والقوة [2]، كما كان التعليل " أحد المجالات المهمة التي كشف فيها النحويُّون عما استقرَّ في فكرهم ووجدانهم من اتِّسَامِ اللغة بالحكمة "[3]

تناول التعليل في هذه المرحلة كلَّ جزئيات البحث النحوي ، يستوي في ذلك أن تكون هذه الجزئيات ناتجةً عن ملاحظة الظواهر اللغويَّةِ الموجودة ، أو مبنيةً على فرضٍ يمتد ـ في تصوُّرِ النُّحَاة ـ عن هذه الظواهر ؛ فنشأت محاولاتٌ لضَمِّ الظواهر الجزئية في إطارٍ كُلِّي يشملُهَا ويبرِّرُهَا في الوقت نفسه ، وظلَّ التعليلُ في هذه المرحلة يقف عند القواعد النحوية ،

[1] ـ ينظر : أصول التفكير النحوي د/ علي أبو المكارم 152 : 156

[2] ـ أصول التفكير النحوي (بتصرف) 156

[3] ـ أصول التفكير النحوي 158

والظواهر اللغوية ، محترمًا لها ، ومكتفيًا في علاقته بها بتبريرها وإساغتها [1].

ثم تلا تلك المرحلة مرحلة ثالثة ، وتبدأ هذه المرحلة بابن السراج ـ المتوفى سنة ست عشر وثلاثمائة من الهجرة ـ وقد حدث تغيُّرٌ كبيرٌ في منهج التعليل فيها ، كماحدث تغيُّرٌ في وظيفته .

يقول الدكتور علي أبو المكارم : " فقد كان من الطبيعي أن ينتقل التعليل إلى مرحلةٍ جديدةٍ ، لا تصبح وظيفتُه فيها تبريرَ ما يُوجَدُ فحسب ، وإنما تمتدُّ لتشمَلَ أيضًا إيجاد ما ينبغي أن يتَّسِق مع العلل . وهكذا لا يظلُّ ـ كما كان ـ مقيّدًا باللغة وظواهرها ، وملتزمًا بالنحو وقواعده ، وإنما ينطلق من أسْرِ هذه القيود فيتصوَّرُ ما يشاء من ظواهر ، ثم يبني عليها ما يريد من قواعد . وبهذا تنقلب العلاقة بين التعليل والتقعيد ؛ فبعد أن كان التقعيد هو الهدف ؛ والتعليل ليس إلا تبريرًا لأحكامه المقرَّرَة وظواهرِهِ المعتبرة ، أصبح تلَمُّس العلل هدفًا رئيسيًّا في البحث النحوي . وبمقتضاه يمكن أن تُعَدَّلَ القواعد لتتفق مع التعليلات ، وتتسق مع تصوراتها المبنية على أسس ذهنية منطقية معًا ."[2]

[1] ـ أصول التفكير النحوي (بتصرف) 158 : 160

[2] ـ السابق 168 : 169

المبحث الثاني : التعليل عند ابن جني في كتابه (الخصائص) .

وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : قَصْدُ ابن جني في هذا الكتاب .

المطلب الثاني : سِمَاتُ العلة النحوية عند ابن جني .

المطلب الثالث : دفاعُهُ عن العِلَّة .

المبحث الثاني : التعليل عند ابن جني في كتابه (الخصائص):

تبيَّنَ مِمَّا سبَقَ أنَّ التعليل النحوي نشأ مع بداية تدوين قواعد النحو ، ومرَّ بمراحل مختلفة ؛ لكلِّ مرحلَةٍ سماتُهَا في التعليل .

وقد كثرت العلل وخاصَّةً ما عُرِفَ بالعلل الجدلية ، وكَثُر الخلافُ النحويُّ فيها ؛ فكانت سببًا من أسباب تبرُّم بعض الدارسين - في القديم - من دراسة النحو ، ودعوةِ بعض النحاة إلى نفي العلل من كتب النحو لضعفها.

وقد تصَدَّى ابن جني - في كتابه الخصائص - للدِّفاع عنها ؛ إذ خصَّص أبوابًا للدفاع عن العلة ضِدَّ ما يُمْكِنُ أن تقْدَح به ، كما حاول وضع ضوابطَ للعلَّة النحويَّة .

يقول الدكتور عبد الرازق السعدي عنه : " خصَّ العلَّةَ ببُحُوثٍ غايَةً في الدِّقَّةِ ، تحدث فيها عما تحدث عنه الأصوليُّون ، فذكر في الخصائص أبوابًا لتخصيص العلَّة ، والفرق بين العلَّة والسبب ، وتعارضِ العِلَل ، والعلَّة المتعدِّيَة والعِلَّةِ القاصِرَة ، والمعلول بعلتين ، وأمثال ذلك ممَّا بحثه الأصوليون في باب العلة القياسية ."[1]

وسأعرض في هذا المبحث الخطوط العريضة التى وضعها ابن جني للعِلَّةِ في كتابه الخصائص ؛ ليتضح مدى إحاطته بأصولها ، ومدى تشريحه لهذه الظاهرة ، وإبداعه في استقصاء أحوالها بعد أن استقصى كلام العرب ، وغاص في بحاره فاستنبط لنا عللًا كالدُّرَرِ ؛ تنمُّ عن حكمة العرب التي حَبَاهم الله بها ووهبَهُم إيَّاها .

---

[1] - ارتقاء السيادة 27

المطلب الأول : قَصْدُ ابن جني في هذا الكتاب :

1ـ قصد ابن جني إلى وضع أصولٍ للنَّحْو ، وأصولٍ للعلة النحويَّة ـ كيف تكون العلة قويةً غيرَ مردودة ؟ وما السبيل إلى ذلك ؟ ـ ولم يقصد أن يجري كتابه إلى ذكر التعليلات النحوية فقط ، فورودها في الكتاب على سبيل التمثيل وتدعيم ما يقوله ، وقد صرَّح بذلك في غير موضع من كتابه.

ومن ذلك قوله : " وإنما أزيدُ في إيضاح هذه الفصول من هذا الكتاب ؛ لأنَّه موضعُ الغرضُ فيه تقريرُ الأصولِ ، وإحكامُ معاقِدِهَا ، والتنبيهِ على شَرَفِ هذه اللغة ، وسَدَادِ مصادِرِهَا ومَوَارِدِهَا ..."[1]

وقال في موضعٍ آخر : " فإنَّ هذا الكتاب ليس مبنيًّا على حديثِ وجوه الإعراب ، وإنَّما هو مقامُ القولِ على أوائل أصول هذا الكلام ، وكيف بُدِئَ وإلامَ نُحِيَ . وهو كتاب يتساهم ذَوُو النَّظر : من المتكلِّمِينَ والفقهاء ، والمتفلسفين ، والنُّحَاةِ ، والكُتَّاب ، والمتأدِّبِين التأمُّلَ له ، والبحثَ عن مُسْتودَعِه ، فقد وجب أن يُخَاطَبَ كُلُّ إنسانٍ منهم بما يعتاده ويأنس به ؛ ليكون له سهمٌ منه ، وحصَّةٌ فيه ."[2]

وقوله :" كتاب يتساهم فيه ذَوُو النَّظَر ... التأمُّل له والبحث عن مستودعه " يبين أنه لم يقصد به المتعلِّمين الدارسين للنَّحو فحسب ؛ بل هو كتاب فكريٌّ ـ لا كتابٌ تعليميّ ـ يقصد توجيهه إلى أصحاب الفكر ، وذوي النظر والتأمُّل ؛ إذ إنَّ له غايةً من هذا الكتاب ، ألا وهي إظهار أسرار ومكنونات الحكمة في لغة العرب ، الذين حباهم الله سبحانه بهذه اللغة ، واستودعهم

---

[1] ـ الخصائص 1/ 78

[2] ـ الخصائص 1/ 68

حكمتها ؛ لذا دعَا إلى الاهتمام بدراسة العلَّة ؛ فذلك من باب إيفاء الصنعةِ حقَّهَا ، وإعلاء درجتها ؛ فهو شيء يجبُ البحث فيه .

قال : " وإذا حكَّمْنا بديهةَ العقل ، وترافَعْنَا إلى الطبيعةِ والحِسّ ، فقد وفَّيْنَا الصَّنْعَةَ حقَّهَا ، وربَأْنَا بِها أفْرَع مَشَارِفها[1] . وقد قال سيبويه : وليس شيءٍ ممَّا يضطرون إليه ، إلَّا وهم يحاولون به وجهًا . وهذا أصلٌ يدعو إلى البحث عن علل ما استكرِهُوا عليه ؛ نعم ويأخذ بيدك إلى ما وراء ذلك ، فتستضيء به وتستمدُّ التنبُّهَ على الأسباب المطلوبات منه ."[2]

وكان ابن جني يعلم أنَّ الصَّبْر على استنباط العلل لا يطيقه كل إنسان ، نلمح ذلك من قوله : " وهذا أمرٌ فيه انتشار وامتداد ، وإنما أفرض منه وممَّا يجري مجراه ما يُسْتدل به ويجعل عيارًا على غيره . والأمر أوسع شقة ، وأظهر كلفة ومشقة ؛ ولكن إن طَبِنْت له[3] ، ورفقت به ، أولاك جانبه ، وأمطاك كاهلَه وغاربَه ، وإن خبَطتَه [4]وتورطته[5] كَدَّك مَهَلُه [6]، وأوعَرَت بك سبُلُه ، فرفقًا وتأمُّلًا ."[7]

وقد ذهب ابن جني إلى مثل ما ذهب إليه الخليل بن أحمد من أنَّ العلل التي استنبطها النُّحَاةُ من كلام العرب كانت قائمَةً في أذهان العرب أنفسهم عند تكلُّمِهم بها ، وألحَّ في الاستدلال على ذلك فأورد العديدَ من الأدلَّة .

---

[1] ـ المشارف : الأعالي ، وأفرع : أعلى ، وربأ الجبل : علاَّه .

[2] ـ الخصائص 1/ 54 : 55

[3] ـ طبنت له : فطِنْت .

[4] ـ خبطته : عالجته بغير رفق .

[5] ـ تورطته : سرت فيه على غير بصيرة .

[6] ـ يقصد : أبطأ عليك تعرفه ، فيسوءك ذلك . ينظر : هامش الخصائص 1/ 109

[7] ـ الخصائص 1/ 109

ومن ذلك قوله : (والذي يدلُّ على أنَّهُم قد أحَسُّوا ما أحسَسْنا ، وأرادوا وقصدوا ما نسبنا إليهم إرادتَهُ وقصده شيئان : أحدهما حاضرٌ مَعَنَا ، والآخَرُ غائبٌ عنَّا ، إلَّا أنَّه مع أدنى تأمُّلٍ في حكم الحاضرِ معَنَا . فالغائِبُ ما كانت الجماعة من علمائنا تشاهده من أحوال العرب ووجوهها ، وتُضطر إلى معرفته من أغراضهَا وقُصُودِهَا : من استخفافها شيئًا أو استثقاله ، وتقبُّلِه أو إنكارِه ...) [1]

ثم قال : (ولهذا الموضع نفسِه ما توقَّف أبو بكر [2]عن كثيرٍ ممَّا أسرع إليه أبو إسحاق[3] من ارتكاب طريق الاشتقاق ، واحتجَّ أبو بكر عليه بأنَّه لا يُؤْمَنُ أن تكون هذه الألفاظ المنقولة إلينا قد كانت لها أسبابٌ لم نشاهدها ، ولم نَدْرِ ما حديثُهَا ، ومثَّلَ له بقولهم : (رفَعَ عقيرتَه) إذا رفع صوتَه . قال له أبو بكر : فلو ذهبنا نشتق لقولهم (ع ق ر) من معنى الصوت لبَعُدَ الأمر جِدًّا ؛ وإنَّمَا هو أنَّ رجلًا قُطِعَتْ إحْدَى رجليه فرفَعَهَا ووضعها على الأخرى ، ثم نادى وصرخ بأعلى صوته ، فقال الناسُ : رفعَ عقيرتَه ، أي رجله المعقورة . قال أبو بكر : فقال أبو إسحاق : لست أدفع هذا . ولذلك قال سيبويه في نحوٍ من هذا : " أو لأنَّ الأوَّل وصل إليه علم لم يصل إلى الآخر" ... فليت شعري إذا شاهد أبو عمرو وابن أبي إسحاق ويونس ، وعيسى بن عمر ، والخليل ، وسيبويه ، وأبو الحسن ، وأبو زيد ، وخلف الأحمر ، والأصمعي ، ومن في الطبقة والوقت من علماء البلدين ، وجُوهَ العرب فيما تتعاطاه من كلامها ، وتَقْصد له من أغراضها،

[1] ـ السابق 1/ 246

[2] ـ يقصد ابن السراج .

[3] ـ يقصد الزجاج .

ألا تستفيد بتلك المشاهدة وذلك الحضور ما لا تؤديه الحكايات ، ولا تضبطه الروايات ، فتُضطَرّ إلى قُصُودِ العرب وغوامض ما في أنفسها ، حتى لو حلف منهم حالفٌ على غرض دلَّتْه عليه إشارةٌ لا عبارة ، لكان عند نفسه وعند جميع من يحضرُ حالَه صادقًا فيه، غير متَّهم الرأي والنَّحِيزَةِ والعقل. فهذا حديثُ ما غاب عنَّا فلم يُنْقَل إلينا، وكأنَّه حاضرٌ معنا مُنَاجٍ لنا .)[1]

ثم أورد رواياتٍ عديدةً وردت عن العرب تفيدُ قيَامَ العِلَّة في نفوسهم ، فقال : (وأما ما رُوي لنا فكثير ، منه ما حَكَى الأصمعي عن أبي عمرو قال : سمعت رجلًا من اليمن يقول : فلانٌ لغوبٌ[2] ، جاءته كتابي فاحتقرها . فقلت له : أتقول جاءته كتابي ! قال : نعم أليس بصحيفة . أفتراك تريد من أبي عمرو وطبقته وقد نظروا وتدرَّبُوا وقاسُوا أن يسمعوا أعرابيًّا جافيًا غُفْلًا ، يعلّل هذا الموضع بهذه العلَّة ، ويحتج لتأنيث المذكر بما ذكره فلا يَهْتَاجُوا هُم لِمِثْله ، ولا يسْلُكُوا فيه طريقته ، فيقولوا فعلوا كذا لكذا ، وصنعوا كذا لكذا ، وقد شرع لهم العربي ذلك ، ووقفهم على سَمْتِه وأَمِّه [3]. وحدثنا أبو عليّ عن أبي بكر عن أبي العباس[4] أنه قال : سمعت عمارة بن

---

[1] ـ السابق 249/1

[2] ـ " اللُّغُوب : التعب والإعياء ... ورجلٌ لَغْبٌ ولُغُوبٌ : ضعيف أحمق بين اللَّغَابة ..." لسان العرب مادة (ل غ ب) 12/ 295

[3] ـ " الأَمُّ : القصد ، أمَّه يؤمُّه أمًّا إذا قصده ." لسان العرب مادة (أ م م) 1/ 212

[4] ـ يقصد أبا علي الفارسي ، وأبا العباس المبرد .

عقيل بن بلال بن جرير يقرأ (ولا اللَّيْلُ سَابقُ النهارَ)[1] فقلت له ما تريد ؟ قال أردت : سابقٌ النهارَ . فقلت له: فهلَّا قلته ؟ فقال : لو قلته لكان أوْزَن . ففي هذه الحكاية لنا ثلاثة أغراض مستنبطة منها : أحدها : تصحيح قولنا إنَّ أصل كذا كذا ، والآخر قولنا : إنَّها فعَلَت كذا لكذا ، ألا تراه إنَّمَا طلب الخفة ، يدل عليه قوله : لكان أوْزَن : أي أثقل في النفس وأقوى ... والثالث أنها قد تنطق بالشيء غيره في أنفسها أقوى منه ؛ لإيثارها التخفيف .)[2]

وقال في موضع آخر : " وسألت يومًا أبا عبد الله محمد بن العساف العقيلي ... فقلت له كيف تقول : ضربت أخوك ؟ فقال أقول : ضربت أخاك . فأدَرْتُه على الرَّفع فأبَى ، وقال : لا أقول أخوك أبدًا . قلت : فكيف تقول ضربني أخوك ، فرفع . فقلت : ألست زعمت أنك لا تقول : أخوك أبدًا ؟ فقال : أيشٍ هذا ! اختلفت جِهَتَا الكلام . فهل هذا إلَّا أدلُّ شيء على تأمُّلهم مواقع الكلام ، وإعطائهم إيَّاه في كلِّ موضعٍ حقَّه ، وحِصَتَه من الإعراب ، عن مَيْزَةٍ وعلى بصيرة ! وأنه ليس استرسالًا ولا ترجيمًا .

---

[1] ـ من الآية 40 يس ، وقراءة الجماعة : " سابقُ النهارِ" بالجرّ والإضافة ، وقراءة عمارة بن عقيل : "سابقُ النهارَ" فقيل إنها على حذف التنوين لالتقاء الساكنين ، مع بقاء إعمال اسم الفاعل فيما بعده كما لو كان التنوين موجودا . ينظر : المحتسب 2/ 81 ، التبيان في إعراب القرآن 2/ 1083 ، ومعجم القراءات 488/7

[2] ـ الخصائص 1/ 250 وذكر أمثلة أخرى مثل ما سبق وكان ناقلا لها من سيبويه ، مثل حذف الفعل العامل في المفعول .ينظر : الكتاب 129/1

ولو كان كما توَهَّمَهُ هذا السائل لكَثُرَ اختلافُه ، وانتشرت جهاته ، ولم تنقَدْ مقاييسُه ."[1]

المطلب الثاني : سِمَاتُ العلَّةِ النحْوِيَّةِ عند ابن جني :

1ـ ذهب ابن جني إلى أنَّ عللَ النَّحْو موافقةٌ للحِسّ ؛ لأنَّهَا في أغلبها ترجع إلى التخفيف أو الفرق ، وإذا كانت موافقة للحسّ فهذا أولى بقبولها.

قال ابن جني : " وإذا كانت الحالُ المأخوذُ بِهَا، المَصِيرُ بالقيَاسِ إليها ، حِسّيَّةً طبيعية ، فناهِيكَ بها ولا مَعْدِل بك عنها ."[2]

وقال : " ولست تجد شيئًا مِمَّا علَّلَ به القوم وجوه الإعراب إلَّا والنفس تقبله ، والحِسُّ مُنْطَوٍ على الاعتراف به ...فجميعُ علَلِ النَّحْوِ إذًا مواطِئَةٌ للطِّبَاع ."[3]

2 ـ العلَّة ـ وإن كانت حسّيَّةً ـ فيها جانبٌ عقليٌّ ؛ فثمَّةَ تكامُلٌ بين الحِسّ والعقل يظهر جليًّا من خلال التعليل ، ويُرِينا جانبًا من جوانب إبداع العربية وإبداع الفكر المستنبط لهذه العلل .

ومن أمثلة ذلك ما علَّلَ به ابن جني ـ عند حديثه عن اجتماع الحروف المتقاربة المخرج في كلمة واحدة ـ تقديمَ الأقوى مخرجًا ، فقال : " وأنا أرَى أنَّهم إنَّمَا يُقَدِّمُون الأقوى من المتقاربين ، من قبل أنَّ جَمْعَ المتقاربين يَثْقُلُ على النَّفْس ، فلمَّا اعتزمُوا النُّطْقَ بِهِمَا قدَّمُوا أقواهما ، لأمرين : أحدُهُمَا أنَّ رتبة الأقوى أبدًا أسبقُ وأعلى ؛ والآخرُ أنهم إنَّما يقدمون الأثقل

[1] ـ الخصائص 1/ 77 : 78

[2] ـ الخصائص 1/ 50

[3] ـ الخصائص 1/ 52

ويؤخرون الأخفَّ من قِبَلِ أنَّ المتكلم في أوَّلِ نطقه أقوى نفْسًا ، وأظهر نشاطًا ، فقدَّمَ أثقل الحرفين ، وهو على أجْمَلِ الحالين ..."[1]

ومثل ذلك قوله : " ذواتُ الثلاثة لم تتمكن في الاستعمال لقلَّة عددها فحسب ؛ ألا ترى إلى قلة الثنائي ؛ وأقلّ منه ما جاء على حرفٍ واحِدٍ ؛ كحرف العطف وفائه ... فتمَكُّن الثلاثي إنَّمَا هو لقلة حروفه ، لعمري ، ولشيء آخر ، وهو حجز الحشْو الذي هو عينه ، بين فائه ولامه ، وذلك لتباينِهما ، ولتعادِي حالَيْهما ، ألا ترى أنَّ المبتدأ لايكون إلا متحرّكًا ، وأنَّ الموقوفَ عليه لا يكون إلَّا ساكنًا ، فلمَّا تنافرت حالَاهُمَا وَسَّطُوا العين حاجزًا بينهما ، لئلا يفْجَئُوا الحسَّ بضِدِّ ما كان آخذًا فيه ، ومنْصَبًّا إليه ."[2]

وقال : " وهذه عادة للعرب مألوفة ، وسنة مسلوكة : إذا أعطوا شيئًا من شيء حكمًا ما قابلوا ذلك بأن يعطوا المأخوذ منه حكمًا من أحكام صاحبه ؛ عمارةً لبيْنِهما ، وتتميمًا للشبه الجامع لهما . وعليه باب ما لا ينصرف ؛ ألا تراهم لما شبَّهُوا الاسم بالفعل فلم يصرفوه ؛ كذلك شبَّهُوا الفعل بالاسم فأعربُوه ."[3]

3ـ كانت استنتاجاته وتعليلاته مستوفيةً النَّحْو والصَّرف والأصوات . فهو يريد إرساء مبدأ التعليل في اللغة بمختلف مستوياتها ؛ قاصدًا إلى إبراز جوانب الحكمة والإبداع عند العرب من خلال اللغة .

ومن تعليلاته التي تبين قيام العلَّة في نفوس العرب عند نطقهم اللغة في كلِّ مستوياتها ، ما أورده من تعليلاتٍ صوتيَّةٍ ، ومن ذلك قوله : " ثم لا

---

[1] ـ الخصائص 1/ 56

[2] ـ الخصائص 1/ 57

[3] ـ الخصائص 1/ 64

أدفع أيضًا أن تكون في بعض ذلك أغراضٌ لهم ... فإنَّ كثيرا من هذه اللغة وجدته مضاهيًا بأجراس حروفه أصوات الأفعال التي عُبِّرَ بها عنها ؛ ألا تراهم قالوا : قَضِم في اليابس ، وخضِم في الرَّطْب ؛ وذلك لِقُوَّةِ القاف وضعف الخاء ، فجعلوا الصَّوت الأقوى للفعل الأقوى ، والصوتَ الأضعف للفعل الأضعف . وكذلك قالوا : صَرَّ الجُنْدُبُ[1] ، فكرَّرُوا الرَّاء لِمَا هناك من استطالة صوته ، وقالوا : صرْصَرَ البازي[2] ، فقطَّعُوه ؛ لِمَا هناك من تقطيع صوته ..."[3]

وقال : " وقالوا : " قطَّ الشيء " إذا قطعه عرضًا ، و "قدَّه " إذا قطعه طولًا ؛ وذلك لأن مُنْقَطَعَ الطاء أقصرُ مُدَّةً من منقطع الدَّال . وكذلك قالوا : " مَدَّ الحبل " و " مَتَّ إليه بقرابة " فجعلوا الدَّال ـ لأنها مجهورة ـ لِمَا فيه علاج ، وجعلوا التاء ـ لأنها مهموسة ـ لِمَا لا علاج فيه ..."[4]

وقال في موضع آخر : " فأمَّا مقابلة الألفاظ بما يشاكل أصواتها من الأحداث فبابٌ عظيمٌ واسعٌ ، ونهْجٌ متلَئِبّ عند عارفيه مأمُوم . وذلك أنهم كثيرًا ما يجعلون أصوات الحروف على سمْتِ الأحداث المعبَّر بها عنها ..."[5]

---

[1] ـ الجُندَب ـ بفتح الدال وضمها ـ : ضربٌ من الجراد ، ونونه زائدة . لسان العرب مادة (ج د ب) 2/ 196

[2] ـ البازي : ضرب من الصقور . لسان العرب (ب ز ا) 1/ 403

[3] ـ الخصائص 1/ 66

[4] ـ الخصائص 1/ 67

[5] ـ الخصائص 2/ 159

فاللغة ـ كما نرى ـ محاكاةٌ للواقع ، وهذا مظهر من مظاهر الحكمة والإبداع فيها ، قد لا يظهر لكلِّ الناظرين في اللغة ، وإنما يظهر لمن أخذ نفسه بالنَّظَر ، والصَّبر على هذا النظر ، ويجري الأمر مثل ذلك على كلِّ التعليلات الواردة في كتابه.

قال ابن جني : " فهذا ونحوه أمرٌ إذا أنت أتيتَه من بابِه ، وأصْلَحْتَ فكرَكَ لتناوله وتأمُّلِه ، أعطاك مَقَادَتَه ، وأركبك ذروته ، وجَلَا عليك بهجاتِهِ ومحاسِنَه . وإن أنت تناكرته ، وقلت هذا أمر منتشر ، ومذهبٌ صعبٌ مُوعِر ، حرمت نفسَك لذَّتَه ، وسدَدْتَ عليها باب الحُظْوة به . نعم ، ومن وراء هذا ما اللُّطْفُ فيه أظهر ، والحكمة أعلى وأصنع ..."[1]

وقال : " فإن أنت رأيت شيئا من هذا النَّحو لا ينقاد لك فيما رسمناه ، ولا يتابعك على ما أوردناه ، فأحد أمرين : إما أن تكون لم تُنْعِم النَّظَر فيه فيقعدَ بك فكرُك عنه ، أو لأنَّ لهذه اللغة أصولًا وأوائل قد تخفى عنا وتقصر أسبابها دوننا كما قال سيبويه : (أو لأنَّ الأوَّلَ وصل إليه علمٌ لم يصل إلى الآخر) . فإن قلت : فهلَّا أجَزْتَ أيضًا أن يكون ما أوردته في هذا الموضع شيئًا اتفق ، وأمرًا وقع في صورة المقصود ، من غير أن يعتقد (وما الفرق)؟ . قيل : في هذا حكم بإبطال ما دلَّت الدلالة عليه من حكمة العرب التي تشهد بها العقول ..."[2]

4ـ التعليل قد يظهر لنا مدى اعتدال العربية ووسطيَّتها ، ومن ذلك ما نلمحه من تعليل ابن جني لبعض المسائل الصرفية ؛ حيث عَلَّل لكثرة باب (فُعُل) في العربية ، وقِلَّة باب (فِعِل) ، فقال : " فإن قلت : فما بالهم كَثُرَ

[1] ـ الخصائص 2/ 164

[2] ـ الخصائص 2/ 166

عنهم باب(فُعُل) ، نحو: عُنُق ، و طُنُب ، وقَلَّ عنهم باب (فِعِل) ، نحو : إبِل ، وإطِل[1] ، مع أنَّ الضمَّة أثقل من الكسرة ؟ فالجواب عنه من موضعين : أحدهما أنَّ سيبويه قال : " واعلم أنَّه قد يقلُّ الشيء في كلامهم ، وغيره أثقل منه ، كلُّ ذلك لئلا يكثر في كلامهم ما يستثقلون " [2] ..." [3]

5ـ مبنى العلة على التخفيف : ذكر ابن جني أنَّ العلَّة النحويَّةَ ترجع في أغلبها إلى إرادة التخفيف ، وأورد الأمثلة الكثيرة على ذلك [4].

ومِمَّا قاله : " ومن حديث الاستثقال والاستخفاف أنك لا تجد في الثنائي ـ على قلة حروفه ـ ما أولُه مضمومٌ إلا القليل ؛ وإنَّمَا عامَّتُه على الفتح ، نحو هَلْ ، وبَلْ ، وقَدْ ... أو على الكسر ، نحو إنْ ، ومِنْ ، وإذْ ، ولا يُعْرَفُ الضَّمُّ في هذا النَّحْوِ إلا قليلًا ؛ قالوا : هُوَ ... وكذلك جميع ما جاء من الكلم على حرف واحد : عامَّتُه على الفتح ... وقليل منه مكسور ، كباء الإضافة ولامها ، ولام الأمر ، ولو عَرِيَ ذلك من المعنى الذي اضطره إلى الكسر لما كان إلا مفتوحًا ، ولا نجد في الحروف المنفردة ذوات المعاني ما جاء مضمومًا ، هربًا من ثقل الضمة ..."[5]

---

[1] ـ الإطِلُ والإطْلُ والأيْطَلُ : منقطع الأضلاع من الحَجَبَة ـ والحجبة رأس الوَرِك ـ وقيل : الخاصرة كلها . لسان العرب (أ ط ل) 1/ 160

[2] ـ ينظر : الكتاب 4/ 430

[3] ـ الخصائص 1/ 69 : 70

[4] ـ ينظر : الخصائص 1/ 84 ، 87 : 88

[5] ـ الخصائص 1/ 70 : 72

ثم قال ـ وكأنَّما استشعر رفض العقول لِمَا نَسَبَهُ إلى العرب من مراعاتهم الخفة في كلامهم ـ : " فإن قلت : ومن أين يعلم أنَّ العرب قد راعت هذا الأمر واستشَفَّتْه ، وعُنِيَت بأحواله وتتبَّعَتْه ، حتى تحامَت هذه المواضعَ التحامِيَ الذي نسبتَهُ إليها ، وزعمته مُرَادًا لها ؟ وما أنكرت أن يكون القوم أجفى طباعًا ، وأيْبَسَ طينًا ، من أن يصلوا إلى النَّظَر إلى هذا القدر اللطيف الدقيق ... قيل له هيهات ! ما أبعدك عن تصَوُّرِ أحوالهم ، وبُعْدِ أغراضهم ، ولُطْفِ أسرارهم ، حتى كأنك لم تَرَهُم وقد ضايَقُوا أنفُسَهُم ، وخفَّفُوا عن ألسنتهم ، بأن اختلسُوا الحركاتِ اختلاسًا ، وأخفَوْهَا فلم يُمَكِّنُوها في أماكن كثيرةٍ ، ولم يُشْبِعُوها ..."[1]

وقال : " ومنه إسكانهم نحو رُسُل ، وعَجُز ، وعَضُد ، وظَرُفَ ، وكَرُمَ ، وعَلِمَ ، وكَتِف ... واستمرارُ ذلك في المضموم والمكسور ، دون المفتوح ، أدلُّ دليل ـ بفصْلِهِم بين الفتحة وأختيها ـ على ذَوْقِهِم الحركات، واستثقالهم بعضًا واستخفافِهِم الآخر . فهل هذا إلا لإنعامهم النظر في هذا القدر اليسير المحتقر من الأصوات ! فكيف بما فوقه من الحروف التوامّ ، بل الكلمة من جملة الكلام ."[2]

وقال عن الجنوح إلى القول بالاستخفاف عند تعذُّرِ علَّةٍ أخرى: " فإن وجدت عذرًا مقطوعًا به صِرْتَ إليه ، واعتمدتَه ، وإن تعَذَّر ذلك جنَحْتَ إلى طريقِ الاستخفاف والاستثقال ؛ فإنك لا تعْدَمُ هناك مذهبًا تسلكه ، ومأَمًّا تتورَّدُه ..." [3]

---

[1] ـ الخصائص 1/ 73 وينظر 74/1 : 76

[2] ـ الخصائص 1/ 76

[3] ـ الخصائص 1/ 79

وذكر الدكتور علي أبو المكارم أن التعليل باتخفيف كان ـ في فكر النحاة ـ السبب وراء كثير من الظواهر اللغوية والقواعد النحوية ، وقد فرَّعَ النحاة عليه علَلًا كثيرة لحذف المبتدأ ، والخبر ، والفعل ، الفاعل ، والمفعول ، بل وكلِّ عاملٍ جاز حذفه ، وكلَّ أداةٍ جاز حذفها .

ولم يقف تأثير التخفيف عند تعليل صور الحذف على اختلافها فحسب ، بل تجاوزها إلى تعليل صور الذكر أيضا ، ثم إلى تعليل بعض الظواهر الصرفية والدلالية معًا . وأثر التخفيف عند النحاة في حركات كلٍّ من الأسماء والأفعال والحروف .[1]

المطلب الثالث : دفاعُهُ عن العِلَّة .

فَقِهَ ابن جني التعليلاتِ النحويَّة ، ووقَع على ما فيها من أمورٍ قد تُوهِنُهَا وتُضْعِفُ التمَسُّكَ بها ؛ فوضع أبوابًا لمعالجة تلك العيوب أو تلافيها ، وتفصيل ذلك :

1ـ كان يعلم أنَّ علل النَّحو قد تبدو ضعيفةً واهيَةً قابلةً للنَّقض في بعض الأحيان ، فوضع ضوابط للتخلُّصِ من هذا الضعف .

ومن العيوب التي وُسِمَت بها العِلَّةُ النَّحْويَّة أنَّه قد يتخلَّفَ الحكم المترتِّبُ عليها مع وجودها ، وقد عقد ابن جني بابًا لذلك ، وهو ما سَمَّاه بتخصيص العلل ، ذاهبًا إلى أنَّ مذهب أصحابه جواز تخصيص العلل ؛ أي تخلُّف الحكم المترتب عليها مع وجودها ؛ وذلك لأنها في أغلبها عللٌ ترجع إلى التخفيف أو الفرق ، فيمكن نقضها .

[1] ـ ينظر : أصول التفكير النحوي 161

قال ابن جني : " باب في تخصيص العلل[1]

اعلم أنَّ محصول مذهب أصحابنا ومتصرَّف أقوالهم مبنِيٌّ على جواز تخصيص العلل . وذلك أنَّها وإن تقدمت علل الفقه فإنَّها أو أكثرها إنما تجري مجرى التخفيف والفرق ، ولو تكلَّفَ متكلِّفٌ نقضها لكان ذلك ممكنًا ـ وإن كان على غير قياس ـ ومستثقَلًا ؛ ألا تراك لو تكَلَّفْت تصحيح فاء ميزان ، وميعاد ، لقَدَرت على ذلك ، فقلت : مِوْزَان ومِوْعَاد . وكذلك لو آثرت تصحيح فاء مُوسِر ومُوقِن ، لقَدَرْت على ذلك فقلت : مُيْسِر ومُيْقِن ... وليست كذلك علل المتكلمين ؛ لأنَّها لا قُدرة على غيرها ..."[2]

وذكر أمثلة عديدة لتخصيص العلل مبينًا أنَّ سبب وقوع ذلك عدمُ الاحتياط في وصف العلة ، وعلاج ذلك يكون بالاحتياط في وصفها .

قال : " إنَّ هذه العلل التي يجوز تخصيصها ، كصحَّة الواو إذا اجتمعت مع الياء، وسبقت الأولى منهما بالسكون ؛ نحو حَيْوَة ؛ وعَوَى الكلب عَوْيَة ، ونحو صحة الواو والياء ، في نحو غَزَوَا ، ورَمَيَا ، والنَّزَوَان ، والغَلَيَان ، وصحة الواو في اجتوَروا ، واعتوَنوا ، واهتوَشوا ، إنَّمَا اضطر القائل بتخصيص العلَّة فيها وفي أشباهها ؛ لأنَّه لم يحْتَط في وصف العلة ؛ ولو قَدَّمَ الاحتياط فيها لأمِنَ الاعتذار بتخصيصها . وذلك أنه إذا عقد هذا الموضع قال في علة قلب الواو والياء ألفا : إنَّ الواو والياء متى تحركتا وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفين ... فإذا أدخل عليه فقيل له : قد صحَّتَا في

---

[1] ـ قال المحقق : " هذا البحث مستعار في العربية من أصول الفقه ، ومحل تخصيص العلة أن يتخلف الحكم مع وجود العلة ...وقد ذكر السيوطي في الاقتراح هذا البحث في باب القوادح في العلة " 145/1 الخصائص

[2] ـ الخصائص 1/ 145: 146

نحو غَزَوَا ورمَيَا ... أخذ يتطلَّبُ ويتعذَّر فيقول : إنما صحَّتا في نحو رميَا ، وغزَوَا ، مخافة أن تقلبا ألفين فتحذف إحداهما فيصير اللفظ بهما : غزا ورمى ، فتلتبس التثنية بالواحد ... وكذلك ما جاء من قصر الممدود ومدِّ المقصور ، وتذكير المؤنث ، وتأنيث المذكر ، ومن وضع الكلام في غير موضعه ؛ يحتجون في ذلك وغيره بضرورة الشعر ، ويجنحون إليها مرسلةً غير متحَجِّرَة ، وكذلك ما عَدَا هذا : يسَوُّونَ بينه ، ولا يحتاطون فيه ، فيحرسوا أوائل التعليل له . وهذا هو الذي نتَقَ عليهم هذا الموضع حتى اضطَرَّهُم إلى القول بتخصيص العلل ، وأصارَهم إلى حيز التعَذُّر والتمحُّل."[1]

ثم قال : "وسأضع في ذلك رسمًا يُقْتاس فينتفع به بإذن الله ومشيئته . وذلك أن تقول في علة قلب الواو والياء ألفا : إنهما متى تحركتا حركة لازمة وانفتح ما قبلهما وعَرِيَ الموضع من اللبس ، أو أن يكون في معنى ما لا بُدَّ من صحة الواو والياء فيه ، أو أن يخرج على الصحة منبهةً على أصل بابه ، فإنهما يقلبان ألفا . ألا ترى أنك إذا احتطت في وصف العلة بما ذكرناه سقط عنك الاعتراض عليك ..."[2]

إلى أن قال : " فقد علمت بهذا وغيره مِمَّا هو جارٍ مجراه قوة الحاجة إلى الاحتياط في تخصيص العلة ."[3]

فهو يضع علاجًا لما يمكن أن يؤثر في العلة فيضعفها ، وذلك بالاحتياط في وصفها ؛ لعلمه أنَّه إذا " جَرَت العلة في معلولها ، واستتَبَّت على منهجها وأمِّها قَوِيَ حكمُها ، واحتمى جانبُها ، ولم يسَعْ أحدًا أن يعرض

---

[1] ـ الخصائص 1/ 146 : 148

[2] ـ الخصائص 1/ 148

[3] ـ الخصائص 1/ 150

لها إلا بإخراجه شيئا إن قدَر على إخراجه منها ، فأما أن يفصلها ويقول : بعضها هكذا وبعضها هكذا فمردود عليه ، ومرذول عند أهل النظر فيما جاء به . وذلك أن مجموع ما يورده المعتل بها هو حدُّهَا ووصفُها ، فإذا انقادت وأثرت وجرت في معلولاتها فاستمَرَّت ، لم يبق على بادِئِهَا ، وناصِبِ نفسِه للمُرَامَات عنها بقيَّةٌ فيطالَبَ بها ..."[1]

وهو بذلك يضع أصلًا من أصول إيراد العلة ، والاستدلال بها .

قال : " الآن قد أريتك بما مثلته لك من الاحتياط في وضع العلة كيف حاله ، والطريق إلى استعمال مثله ... فتنظر إلى آخر ما يُلزِمُك إيَّاه الخَصْم ، فتدخل الاستظهار بذكره في أضعاف ما تنصبه من علته ، لتسقط عنك فيما بعد الأسْوِلَة والإلزامات التي يَرُوم مراسِلُك الاعتراض بها عليك ، والإفساد لِمَا قررته من عقد علَّتك ."[2]

وقال عن تخصيص العلل أيضا : " وهذا الذي قدمناه آنفا هو الذي عناه أبو بكر رحمه الله بقوله : قد تكون علة الشيء الواحد أشياء كثيرة ، فمتى عَدِمَ بعضها لم تكن علة . قال : ويكون أيضا عكس هذا ، وهو أن تكون علة واحدة لأشياء كثيرة ... وأما الثاني فمعظمه الجنوح إلى المستخف ، والعدول عن المستثقل . وهو أصل الأصول في هذا الحديث ..."[3]

وقدعقد بابًا في إدراج العلة واختصارها عاب فيه على النحويين هذا الإدراج والاختصار الذي جعل عللَهُم لا تقوى في وجْهِ من يَعِيبُها ويُضعِفُها .[4]

---

[1] ـ الخصائص 1/ 152

[2] ـ الخصائص 1/ 164

[3] ـ الخصائص 1/ 162 : 163

[4] ـ ينظر الخصائص 182/1

2ـ أوضح ابن جني رأيه في الخلاف الواقع بين النحاة في التعليل النحوي، فأورد لذلك بابًا سماه : (باب في تَقَاوُدِ السَّمَاع وتَقَارُع الانتزاع) قال فيه : " هذا الموضع كأنَّه أصل الخلاف الشاجر بين النحويين ... وذلك على أضرب : فمنها أن يكثر الشيء فيسئلُ عن علته ، كرفع الفاعل ، ونصب المفعول ، فيذهب قوم إلى شيء ، ويذهب آخرون إلى غيره . فقد وجب إذًا تأمُّلُ القولين واعتماد أقواهما ، ورفْض صاحبه . فإن تساويا في القوة لم يُنْكر اعتقادهما جميعا ، فقد يكون الحكم الواحد معلولًا بعلتين ... وعلى هذا معظم قوانين العربية ."[1]

كما تحدث عن اختلاف العلل لاختلاف الأحكام في الشيء الواحد ، فقال في باب تعارض العلل : " هذا طريق اختلاف العلل لاختلاف الأحكام في الشيء الواحد ، فأمَّا أيُّهَا أقوى ، وبأيِّهَا يجب أن يؤخذ ؟ فشيء آخر ليس هذا موضعه ، ولا وضع هذا الكتاب له ."[2]

3ـ تحدث عن بقاء الحكم بعد زوال علَّته ـ في بعض كلام العرب ـ وأنَّ هذا موضع ربَّمَا يوهم فسادَ العلة ؛ لكنه مع التأمُّل خلاف ذلك .[3]

4ـ ردَّ على من اعتقد فساد علل النحويين بأنَّ ذلك إنَّما كان لضعفه هو في نفسه عن إحكام العلة ؛ وذلك لأنّه لا يعرف أغراض القوم .[4]

5ـ من إبداعه الذي سبق به زمانه كما سبق علماء اللسانيات في العصر الحديث حديثه عن بعض الظواهر في لغة العجم وتعليله لها ، فنراه يقول:

---

[1] ـ الخصائص 1/ 101 : 102

[2] ـ الخصائص 1/ 169

[3] ـ ينظر : الخصائص 3/ 159 : 166

[4] ـ ينظر : الخصائص 1/ 185 : 186

" ومن طريف حديث اجتماع السواكن شيء وإن كان في لغة العجم ، فإن طريق الحسّ موضع تتلاقى عليه طباع البشر ، ويتحاكم إليه الأسود والأحمر ، وذلك قولهم : (آرْد) للدقيق ، و (ماسْت) للَّبَن ؛ فيجمعون بين ثلاثة سواكن . إلا أنني لم أر ذلك إلا فيما كان ساكنه الأول ألفا ، وذلك أن الألف لما قاربت بضعفها وخفائها الحركة صارت (ماسْت) كأنها مسْت."[1]

كما ظهر في كتابه بوادر لعلم اللغة المقارن ، حيث قارن بين اللغة العربية واللغة الفارسية في حكم الابتداء بالساكن .[2]

[1] ـ الخصائص 1/ 91

[2] ـ ينظر الخصائص 1/ 92 : 93

المبحث الثالث : موقفُ النُّحَاةِ من العِلَّةِ النَّحْوِيَّة .

فيه أربعة مطالب :

المطلب الأول : موقفُ المتقَدّمِين من النُّحَاة .

المطلب الثاني : موقف المحدثين من العِلَّة النحوية ودافعهم إلى ذلك الموقف .

المطلب الثالث : رأي بعض المعاصرين في العلَّة النحوية .

المطلب الرابع : موقف اللسانيات الحديثة من مبدأ التعليل .

المبحث الثالث : موقف النُّحَاة من العِلَّة النحويَّة .

فيه أربعة مطالب :

المطلب الأول : موقِفُ المتقدّمين من النُّحَاة .

جرى خلاف كثير في التعليل النحوي ، كما وُسِمَت العلَّةُ بالضَّعْف في بعض الأحيان ، واتُّهِمَت بأنَّهَا من أهمِّ الأسباب التي صعَّبَت النَّحْو ، وزهَّدَت في دراسته ؛ لذا كانت الدعوة إلى إلغاء العلل من الدرس النحوي موجودة عند المتقدمين ، ووجدت هذه الدعوة من يؤيِّدُها ، كما وُجِدَ من يتصدَّى لها ويدافعُ عن العلة ، ومن أبرزهم ابن جني ، وقد سبق بيان موقفه في المبحث السابق .

وممَّن عرض لهذه القضية وأبدى رأيه فيها الإمام عبد القاهر الجرجاني ، حيث أورد كلامَ مَن عاب النَّحْو لِعِلله قائلًا: " وأما النَّحْو فظنَنْتُه ضربًا من التكلُّف ، وبابًا من التعسُّف ، وشيئًا لا يستند إلى أصل ، ولا يُعْتَمَدُ فيه على عقل ، وأنَّ ما زاد منه على معرفة الرفع والنصب وما يتصل بذلك ممَّا تجده في المبادئ ، فهو فضلٌ لا يجدي نفعًا ، ولا تحصل منه على فائدة ..."[1]

ولم يرتض الإمام عبد القاهر هذا التوجُّه ، ورأى أنَّ من يقول به بمنزلة الصادِّ عن كتاب الله ، وعن تفهُّم آياته[2] ؛ حيث سَوَّى بين من يمنع الاستشهاد بالشعر ـ وهو مصدرٌ من أقوى مصادر السَّمَاع ـ وبين من يمنع الطريقَ إلى الاستنباط من هذه الشواهد.

---

[1] ـ دلائل الإعجاز 8

[2] ـ ينظر دلائل الإعجاز 8

ومِمَّا قاله في ذلك : " فسواءٌ مَنْ منَعك الشيء الذي تنتزع منه الشاهد والدليل ، ومَنْ منعك السبِيلَ إلى انتزاع تلك الدلالة ..."[1]

وقال :" فإن قالوا : إنَّا لم نأبَ صِحَّة هذا العلمِ ، ولم نُنْكِر مَكَانَ الحاجة إليه في معرفة كتاب الله تعالى ، وإنما أنكرنا أشياء كثَّرْتُمُوه بها ، وفضولَ قول تكلَّفْتُمُوهَا ، ومسائلَ عويصَةً تجشَّمتم الفكر فيها ، ثم لم تحصلوا على شيء أكثر من أن تُغْرِبُوا على السامعين ، وتُعَايُوا بها الحاضرين . قيل لهم : خبِّرُونا عما زعمتم أنه فضولُ قولٍ ، وعويصٌ لا يعود بطائل ما هو؟ ... فإن تركوا ذلك وتجاوزوه إلى الكلام على أغراض واقع اللغة ، على وجه الحكمة في الأوضاع ، وتقرير المقاييس التي اطّردت ، وذكر العلل التي اقتضت أن تجرى على ما أُجْرِيَت عليه ... قلنا : إنَّا نسكت عنكم في هذا الضرب أيضًا ، ونعذرُكُم فيه ونسامِحُكُم ، على علْمٍ مِنَّا بأن قد أسأتم الاختيار ، ومَنَعْتُم أنفسَكم ما فيه الحظُّ لكم ، ومنعتموها الاطِّلاعَ على مدارج الحكمة ، وعلى العلوم الجمَّة ."[2]

فهو يرى أن البحث عن العلل وعن أغراض واضع اللغة ، الغرضُ منه تقرير المقاييس التي اطَّردت ؛ لذا فالدعوة إلى الابتعاد عن البحث فيها غير سديدة .

وقد أجرى جزءًا كبيرًا من كتابه دلائل الإعجاز في البحث عن أسرار بعض الظواهر النحوية ، كالتقديم والتأخير ، والتعريف والتنكير ، والعطف ، والنفي ، وغير ذلك .

---

[1] ـ دلائل الإعجاز 9

[2] ـ دلائل الإعجاز 29 : 30

ومِمَّا نَعَى به على القائلين بعدم البحث عن العلل قولُه : " فإنَّ من الآفة أيضًا من زعم أنَّه لا سبيل إلى معرفة العِلَّةِ في قليلِ ما تُعْرَف المَزِيَّة فيه وكثيره ، وأن ليس إلَّا أن تعلم أن هذا التقديم وهذا التنكير ، أو هذا العطف ، أو هذا الفصل حسن ، وأنَّ له موقعًا في النفس ، وحظًّا من القبول ، فأمَّا أن تعلم لِمَ كان كذلك ؟ وما السبب ؟ ممَّا لا سبيل إليه ، ولا مطمع في الاطِّلاع عليه ، فهو بتوانِيهِ والكسلِ فيه في حكم من قال ذلك."[1]

ثم قال : " واعلم أنَّه ليس إذا لم تَمَكّن معرفةَ الكلِّ وجَبَ تركُ النَّظَر في الكُلّ . وأنْ تعرِفَ العِلَّة والسبب فيما يمكنك معرفة ذلك فيه ، وإن قَلَّ ، فتجعله شاهدًا فيما لم تعرف ، أحرى من أن تَسُدَّ باب المعرفة على نفسك..."[2]

فالإمام عبد القاهر يسير على الدَّرْبِ نفسه الذي سار عليه ابن جني ، في الدِّفَاع عن العِلّة النحويَّة ، وبيانِ أهميَّتِها .

وثمَّة فريقٌ آخر انتقد العلَّةَ ، وعَلَا صوتُه فنَادَى بإلغائها من النَّحْو ، ومن أشهرهم ـ من متأخِّري النحاة ـ ابن مضاء القرطبي ، فقد دعا إلى إلغاء نظرية العامل[3] التي جَرَّت إلى أكثر هذه العلل الفرضية ، كما دعا إلى إلغاء العلل الثواني والثوالث ونفيِها من كتب النحو ، وذلك في كتابه (الرد على النحاة) ، وهو ما اعتمَدَ عليه كثير من المحدثين في انتقادهم النَّحْوَ والعِلَّة النحويَّةَ .

---

[1] ـ دلائل الإعجاز 291 : 292

[2] ـ دلائل الإعجاز 292

[3] ـ ينظر : الرد على النحاة 69 وما بعدها

وممَّا قاله في هذا الكتاب : " وإني رأيت النحويين ـ رحمة الله عليهم ـ قد وضعوا صناعة النَّحْوِ لحفظ كلام العرب من اللَّحْن ، وصيانته من التغيير ، فبلغوا من ذلك الغاية التي أمُّوا ، وانتهَوْا إلى المطلوب الذي ابتغَوا ، إلا أنَّهم التزموا ما لا يلزَمُهُم ، وتجَاوزُوا فيها القدر الكافي فيما أرادوه منها ، فتوعَّرَت مسالِكُهَا ، ووهَنَتْ مبانيهَا ، وانْحَطَّت عن رتبة الإقناع حُجَجُهَا ... على أنها إذا أخذت المأخذ المُبَرَّأَ من الفُضُولِ ، المُجَرَّدَ عن المحاكاة والتخييل ، كانت من أوضح العلوم برهانا ..."[1]

ثم قال : " مَنْ أخذ مِن علم النحو ما يوصِّله إلى الغاية المطلوبة منه ، واستعاض من تلك الظنون التي ليست كظنون الفقه ...أمارةً للأحكام ، ولا كظنون الطِّبِّ التي جُرِّبَت ـ نافعةً في الأمراض والآلام ـ العلومَ الدينية ، السمعية والنظرية ، التي هي الجُنَّة والهادية إلى الجنة ، فقد نفعه الله بالتعليم ، وهداه إلى صراط مستقيم . وأما من اقتصر كلَّ الاقتصار ، على المعارف التي لا تدعو إلى جنة ، ولا تزجر عن نار ، كاللغات والأشعار ، ودقائق عِلَلِ النَّحْوِ ومُسَلِّيَات الأخبار ، فقد أساء الاختيار ، واستحبَّ العمى على الإبصار ."[2]

وقال : " ومما يجب أن يسقط من النحو : العلل الثواني والثوالث ..."[3]

فهو يدعو إلى إسقاط العلل الثواني والثوالث من النَّحو ؛ لأنها لا تفيد النطق شيئًا ، والغاية المطلوبة من النحو ـ في نظره ـ هي معرفة الأحكام

[1] ـ الرد على النحاة 64

[2] ـ الرد على النحاة 66

[3] ـ الرد على النحاة 127

للتمكُّن من النُّطْق السليم ، والعلل الثواني والثوالث ـ من وجهة نظره ، وتبعًا لمذهبه الظاهري في الفقه ـ لا دورَ لها في ذلك [1].

ومن المتأخرين الذين عابوا على النحاة منهجَهُم وتوسُّعَهُم في دراسة النحو ، واتَّهَمَهُم بفلسفة اللغة ، ومنطَقَتِها بما لا يُفيد في تنمية الملكة اللغوية ابن خلدون ، فنراه يقول : " فأصبحت صناعة العربية عندهم[2] كأنها من جملة قوانين المنطق العقلية ، أو الجدل . وبَعُدَت عن مَنَاحِي اللسانِ ومَلَكَتِه ، وأفاد ذلك جملتها في هذه الأمصار وآفاقها البعْدَ عن الملكة بالكُلِّيَّة ... وتلك القوانين إنَّما هي وسائل للتعليم ، لكنَّهُم أجْرَوْها على غير ما قُصِدَ بها ، وأصَارُوهَا علمًا بحْتًا ، وبَعُدُوا عن ثمرتها ."[3]

وذكر في موضع آخر أنَّ العلوم المتعارفة بين أهل العمران على صنفين : علومٌ مقصودة بالذات ، كالشرعيات من التفسير ، والحديث ، والفقه ، وعلم الكلام ، وعلومٌ هي وسيلة آلية لهذه العلوم ، كالعربية والحساب وغيرهما للشرعيات ، وذكر أنه لا حرج في توسعة الكلام في علوم المقاصد ، وأما العلوم التي هي آلة لغيرها مثل العربية والمنطق وأمثالها فلا ينبغي أن ينظر فيها إلا من حيث هي آلة فقط ، فلا يُوَسَّعُ فيها الكلام ، ولَا تُفَرَّعُ المسائل ؛ لأن ذلك مخرج لها عن المقصود ، ومُضِرٌّ بالمتعلِّمِين.[4]

---

[1] ـ ينظر : أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث 129 : 139

[2] ـ يقصد أهل المغرب وأفريقية عدا الأندلسيين .

[3] ـ مقدمة ابن خلدون 386/2

[4] ـ ينظر : المقدمة 2/ 351

ومما قاله : " وهذا كما فعل المتأخرون في صناعة النحو ... لأنهم أوسَعُوا دائرة الكلام فيها نقلًا واستدلالًا ، وأكثروا من التفاريع والاستدلالات بما أخرجها من كونها آلة ، وصيَّرها من المقاصد ... فلهذا يجب على المعلِّمِينَ لهذه العلوم الآليَّة أن لا يستبْحِرُوا في شأنها ، ولا يستكثروا من مسائلها ، وينَبِّهُوا المتعلم على الغرض منها ويَبْقُوا به عنده ..."[1]

وابن خلدون ـ وإن رأى أنَّ التوَسُّعَ في مسائل النحو ، واستدلالات النحَاةِ ، وتشعُّبِ أقوالهم مُضِرٌّ بالمتعلمين ، ومُبْعِدٌ عن الغاية من علم النحو ـ لا يمنع مَنْ أراد أن يتوسَّع في دراسة ذلك إن وجد من نفسه تحمُّلا له . قال : " فمن نزَعَت به هِمَّتُه بعد ذلك إلى شيءٍ من التوغُّل ، ورأى من نفسه قيامًا بذلك ، وكفايةً له ، فليرْقَ له ما يشاء من المراقي ، صعبًا أو سهلًا ، وكلٌّ ميسَّرٌ لِما خُلِقَ له "[2]

فلا مانعَ عنده أن يكون التوسُّعُ في البحث شيئًا فرديًّا ؛ لا توجُّهًا عامًّا في دراسة النحو .

نحن إذن أمام موقفين ووجهتي نظر مختلفتين ـ للمتقدمين ـ في منهج النحاة .

الوجهة الأولى : تدافع عن منهج النحاة وتوسُّعِهم في دراسة اللغة والنَّحْو ، ومحاولَتِهم تفسير كُلِّ ما ورَد في اللُّغَة من ظواهر . **ووجهةُ النظر الثانية** ترى أنَّ ما ذهب إليه المتقدمون غير سديد ، لأنه بَعُدَ عن الغاية من دراسة النحو ، وصعَّب دراسته ، كما لم يُفِد في تحصيل

[1] ـ مقدمة ابن خلدون 2/ 351 : 352

[2] ـ مقدمة ابن خلدون 2/ 352

المَلَكَةِ اللغوية ، فهل وُجِدَتْ وُجْهَتَا النَّظر السابقتان عند المحدثين ؟ هذا ما سيجيب عنه المطلب التالي .

المطلب الثاني : موقف المحدثين من العلَّة النحوية ودافعهم إلى ذلك الموقف:

أولًا : رأيهم في منشأ العلة النحوية :

ذهب كثير من المحدثين إلى انتقاد التعليل في النَّحْو العربِيّ ، وبنَوْا نقدَهُم على عدَّة أمور من أهمِّها تأثُّر التعليل بالمنطق اليوناني ، وقد ذهب بعضهم إلى أن هذا التأثُّرَ كان مع بدايات التعليل ، بينما يرى فريق آخر أن التعليل تأثر بالمنطق اليوناني في مراحل متأخرة ، وليس في بداياته ، وممن ذهبَ إلى الرأي الثاني الدكتور علي أبو المكارم [1].

ثارت التساؤلات عن منْشَأ العِلّةِ في النَّحْو العربي ، وذهب كثيرٌ من المُحْدَثين إلى أنَّ مبدأ العِلِّيَّة شأنُهُ شأنُ كثيرٍ من المباحث النحويَّة قد نشأ متأثرًا بالمنطق والفلسفة اليونانية .

يقول الدكتور إبراهيم بيومي مدكور : " فمن أين استمدَّ النحاةُ فكرةَ العلل أو نظريَّةَ العامل هذه ؟ يذهب فريق إلى أنهم تأثروا فيها بالفلسفة الكلامية ، وإذا كان لكلِّ حادثٍ مُحْدِث فلِكُلِّ عاملٍ معمول ... ويذهب فريقٌ آخر إلى أنَّهُم تأثروا بالبحوث الفقهية ؛ لأنَّ القياس النحوي شبيهٌ كل الشبه بالقياس الفقهي ... وسواء أكانت العلل النحوية أشبه بالعلل الكلامية أم

[1] ـ ينظر : أصول التفكير النحوي 164 : 168 ، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء 113 : 118

بالعلل الفقهية فإنَّ كِلَا الفرضين لا يحلُّ الموقف تمام الحَلّ ؛ ذلك لأنَّ علل الإعراب عُرفت في أوائل القرن الثاني للهجرة قبل أن تُذاعَ وتُعْرَفَ عللُ المتكلِّمِين والفقهاء ، وإذا صدَقَ كلام ابن جني والزمخشري على القرن الرابع والخامس فإنَّه ليس من السَّهْل أن تُوضَّح به أحداث القرن الثاني . على أن فكرة العِلّيَّة عند المتكلمين والفقهاء أنفسهم قد تأثرت بأصلٍ أرسطي . وذلك أن الفيلسوف اليوناني عرض لمبدأ العِلّيَّة في كتبه الطبيعية والميتافيزيقية والمنطقية ."[1]

ثم قال : " ولم يعمل النحاة شيئًا أكثر من أنَّهم حاولوا أن يدعموا قياسهم بمبدأ العِلّيَّة ، كما فعل أرسطو من قبل ، فتلمَّسُوا علَلًا لِمَا قرءوا وما سمعوا ، وقاسوا عليه كل ما يشترك معه في علَّته . وتنوعت العلل عندهم كما تنوعت عند الفيلسوف اليوناني ؛ فلديهم علة تشبيه ، كبناء الاسم لمشابهته للحرف ، وإعراب المضارع لمشابهته للاسم ، وعلة استثقال كحذف واو (يَعِد) استثقالًا لوقوعها بين ياء وكسرة ... وقد غلَوْا في هذه العلل إلى حدٍّ أفقدها كثيرا من قيمتها ..."[2]

وقال : " فتح مبدأ العِلّيَّة على النحاة بابَ فلسفةٍ مفرطةٍ وثقيلةٍ أحيانًا ، فهناك علل أُوَل وثوَانٍ وثوالث ، وقد يكون للمعلوم الواحد أكثر من علة ، يتناولها كلُّ نحوي كما يتراءى له ... واستخدمت العلة الواحدة في إثبات الشيء وضِدِّه ... واعتبرت التوجيهات النحوية ضربًا من النشاط الذهني

---

[1] ـ منطق أرسطو والنحو العربي ص 344. د/ إبراهيم مدكور (مقال بمجلة مجمع اللغة العربية) ج7 عام 1953 .

[2] ـ منطق أرسطو والنحو العربي ص 345 ، وينظر : اللغة بين المعيارية والوصفية 50 ، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث 113 ، 118 ، 125

الذي افتُنَّ فيه أيَّمَا افتنان ، فكانت مثارَ جدَلٍ طويلٍ ... ومن الغريب أنَّ الخلاف فيما يصح أن نسميه فلسفة النَّحْو أشدُّ من الخلاف في النَّحْو نفسه ... ولو وقف الأمر في هذا كلِّه عند الخاصَّة والمتفَرّغين لقلنا لهم شأنهم وليسلكوا من سبل البحث ما يشاءون ، وأمَّا أن يُفرض على شباب المتعلِّمين جميعًا فهذا تكليفٌ بما لا طاقة عليه ، وإجهادٌ في غير طائل ..."[1]

وثمة وقفة مع ما ذهب إليه إبراهيم مدكور وغيره من االمحدثين كتمام حسان ، ومهدي المخزومي ، وعبد الرحمن أيوب وغيرهم كثير ، ممَّن ذهبوا إلى تأثر النحو العربي على وجه العموم بالمنطق والفلسفة اليونانيين ، فكأنَّمَا استكثروا على العقلية العربية ، و العقليَّةِ الدارسة لها والمستنبطةِ لقواعدها هذه النظرةَ الشاملةَ للغة ، والتي أسفرت عن تنظيمٍ لقواعدها ، ودقةٍ في حدودها وتبويبها ، فنسبوا ذلك إلى تأثرهم بالفلسفة والمنطق اليوناني.

وهم في هذا التوجه كانوا متأثرين بغيرهم من المستشرقين ، وأهمهم ماركس[2] " فمنذ أن أذاع أ . ماركس آراءه حول هذا الموضوع في المحاضرة التي ألقاها بالمعهد المصري ... مستعرضًا الحجج الدَّالَّةَ ـ في نظره ـ على مدى ما نقله النحاة العرب من الفلسفة اليونانية إلى فنِّهم ، ما انفك جُلُّ من تحدَّثُوا عن النَّحْو العربي يرددون هذه الآراء ..."[3]

---

[1] ـ منطق أرسطو والنحو العربي 345 : 346

[2] ـ هو فيلسوف وعالم اجتماع ومؤرخ ألماني ملحد .

[3] ـ خواطر حول علاقة النحو العربي بالمنطق واللغة ـ عبد القادر المهيري ـ حوليات الجامعة التونسية ـ يناير 1973 ـ ص 21

قال الدكتور عز الدين المجدوب : " وافترض بعض المستشرقين الألمان في مرحلة ما تأثُّر العرب بالتراث الهندي ونحو بانيني ... ثم ظهر فرض آخر لَقِيَ رواجًا كبيرًا بين الباحثين ...وهو يقول بتأثر النحاة العرب بالتراث الإغريقي ..."[1]

والحق أنَّ هذه الأقوال ـ بعد أن لقيت رواجًا كبيرًا في النصف الأول من القرن العشرين ـ قد تصدَّى لها جماعة من الباحثين المعاصرين بالنقاش ، أو قابلوها بالرفض ، وممن قابلها بالرفض عبد الرحمن الحاج صالح [2]، فقد تتبع أطوار النظرية القائلة بتأثر النحو العربي بالمنطق ، ومواقف الدارسين منها عربًا ومستشرقين ، وتناول حجج ماركس حجةً حجَّةً لتفنيدها بالبرهان العقلي أو بالرجوع إلى محتوى بعض مؤلفات أرسطو .[3]

وذكر عبد القاهر المهيري سبب ذهاب ماركس إلى هذا الرأي ، فقال : " لقد لاحظ ماركس أنَّ الفكر اليوناني لم يهتد إلى المقولات النحويَّة إلَّا بعد مُضِيّ القرون الطويلة من العمل الشاق والبحث الدائب ، وأنَّ النَّحْو اليوناني لم يتجلَّ في صيغةٍ واضحةٍ إلَّا في أواخر القرن الأول قبل المسيح ؛ فمن العسير ـ في رأيه ـ أن يهتدي النحاة العرب إلى ما اهتدَوْا إليه من النظريات النحويَّة بدون الرصيد المنطقي والفلسفي الذي مكَّن اليونانيين من وضع قوانين لغتهم ، واستنباط نظرياتهم النحوية ؛ لذا فالنحاة العرب

---

[1] ـ المنوال النحوي العربي 178

[2] ـ هو أستاذ جزائري بجامعة الجزائر ، متخصص في اللسانيات ، وترأس مجمع اللغة العربية الجزائري عام 2000 م ، كما ترأس مشروع الذخيرة العربية ، وهو مشروع عربي في البرمجة الحاسوبية (معجم عربي الكتروني) تشرف عليه المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم . نقل من شبكة المعلومات (ويكيبيديا) .

[3] ـ ينظر : خواطر حول علاقة النحو العربي بالمنطق واللغة ص 22

إن لم يطَّلِعوا على النَّحْو اليوناني فلا بُدَّ أنَّهم ألِفُوا ـ حسب ماركس ـ منطق أرسطو ، وفي نحوهم ما يدُلُّ على ذلك ... ويقتفي الدكتور إبراهيم مدكور أثر ماركس ..."[1]

ورفض عبد القادر المهيري هذا الطَّرْحَ ، منتقدًا منهج من قال به ، فقال: " إنَّ أهم ما يسترعي الانتباه في هذا المنهج أنَّه يقوم على البحث عمَّا يوجد في النّحو العربي من معطيات لها مقابلها في منطق أرسطو ، أو مصطلحات موازية لاصطلاحات يونانية ، مؤدية لمفاهيم قريبة من مفاهيمها ... إلا أنَّ هذا المنهج يقتضي ضمنيًّا أن نسلم بأن التشابه بين طريقتين في التفكير والتبويب يؤدي حتمًا إلى الاستنتاج بأن إحدى الطريقتين تأثرت بالأخرى ، وهذا محلُّ نظر ؛ خاصة إذا ما اضطر القائل بهذا إلى أن يحتج بوجود مفاهيم ليس من المستبعد أن يهتدي إليها الإنسان بالطبع والبديهة ... فملاحظةُ توازٍ بين منهجين ، أو قرابةٍ بين طائفتين من المفاهيم ، لا تثبت بأن توازيهما أو القرابة بينهما نتيجة التأثير والتأثر إلا إذا اعتمدت معطياتٍ إضافية من نوع الوثائق التاريخية ..."[2]

وقد ذكر أنَّ ما أشار إليه القائلون بتأثُّر النَّحو العربي بالمنطق اليوناني ـ من أنَّ النحو العربي نشأ في ظروف ثقافية متشبِّعَة بمنطق أرسطو وفلسفته التي أُدْخِلَت إلى فارس قبل الإسلام ثم انتقلت من هناك إلى العرب ـ لا يعتبر حججًا مقنعة بتأثر النحو العربي بالتفكير اليوناني .[3]

---

[1] ـ خواطر حول علاقة النحو العربي بالمنطق واللغة ص 22 : 23 وينظر ص 24

[2] ـ خواطر حول علاقة النحو العربي بالمنطق واللغة ص 25

[3] ـ ينظر : خواطر حول علاقة النحو العربي بالمنطق واللغة ص 26 : 28

وخلص من ذلك إلى أن قال : " وأقصى ما يمكن أن يقال هو أن ثقافة نحاة القرنين الأول والثاني هي ثقافة بصرية، أي ثقافة تكامَلَ فيها النقل والعقل ، وتآلفت الرواية والنظر ؛ نتيجة التقاء التراث العربي بأصداء الثقافات الأجنبية ، فأسفر ذلك عن منهجٍ لمعالجةِ مختلف ميادين المعرفة، لا يتمثل في اقتباس عناصر من هنا وهناك وتلفيقها لتكوين علمٍ جديدٍ ، وإنَّما في قدرة على تحليل شتات المعطيات واكتشاف ما وراء مظاهرها الملموسة من أسس جامعة ، أو مميزة ؛ ليتسنى التبويب ، ويتأتَّى استنباطُ القواعد والأشكال المجرَّدَة ..."[1]

وقال في موضع آخر : " ويبدو لنا غريبًا ـ إن كان المنطق هو منبع النحو العربي ـ أن يتضمن هذا النحْوُ من المواقف ما يدلُّ على إدراكٍ صحيحٍ للحقائق اللغوية، وما ينُمُّ عن تمييزٍ بين ما هو لغويٌّ بحْت ، وما هو من قبيل المنطق ومقولاته [2]. وهذا ما يجعلنا نذهب إلى أن البحث النحوي عند العرب انطلق من مصدر لغوي ، تدفعه روح لغوية ، وتحدوه رغبة النحاة في وضع نظام شامل تندرج ضمنه كلُّ المعطيات مهما تباينت وتشعَّبَت ."[3]

<u>ثانيًا : أسباب رفض مبدأ التعليل عند بعض المحدثين :</u>

---

[1] ـ خواطر حول علاقة النحو العربي بالمنطق واللغة ص 28

[2] ـ يقصد بعض ما حكي عن فريق من النحاة في ردودهم على غيرهم ، كرد الفارسي على الرماني ـ لأنه كان حسب المترجمين يمزج كلامه بالمنطق ـ بقوله : " إن كان النحو ما يقوله أبو الحسن الرماني فليس معنا منه شيء " ينظر : المقال ص 29

[3] ـ خواطر حول علاقة النحو العربي بالمنطق واللغة ص 36

1. رفض مبدأ التعليل لأنَّه مخالف للمنهج الوصفي الذي هو ـ في نظر القائلين به ـ المنهج الأمثل لدراسة اللغة .

كان مبدأ رفض التعليل النحوي عند بعض المحدثين نابعًا من اتباعهم المنهج الوصفي ، القائم على وصف الظواهر اللغوية ، دون محاولةِ تفسيرِها أو تعليلِ ظواهرها ، ومحاولةُ التعليل أو التفسير تعدُّ مخالفة لمنهج البحث العلمي السائد في ذلك الوقت .

يقول الدكتور تمام حسان : " والأقرب إلى الصَّواب أنَّ قياس حكمٍ على حكمٍ للاشتراك في العلة هو أشبه باستخراج الأحكام الفقهية منه بمنهج دراسة اللغة ، وللأصوليين أن يتكلموا عن الأصل والفرع ، والعلَّة والحكم ؛ لأنَّ نشاطهم كلَّه يقوم على المضاهاة والأقيسة المنطقية ، أمَّا اللغة ومنشؤها العرف فإنَّها تبعد عن القياس بُعْدَ العُرْفِ عنه ، والأوْلَى أن تُدرس كلُّ حالةٍ على عِلَّاتها ، في ضوء استقراءٍ شاملٍ ، وأن تُستخرج قاعدتها من هذا الاستقراء ، وألَّا يُحْمَل حكم شيء منها على حكم شيءٍ آخر ."[1]

ورفض مبدأ التعليل قائلا : " إنَّ المعروف في كل منهج علمي من مناهج البحث في الوقت الحاضر أنَّه يُعْنَى أولًا وآخِرًا بالإجابة عن كيف تتم هذه الظاهرة أو تلك ، فإذا تعدَّى هذا النوعَ من الإجابة إلى محاولة الإجابة عن لماذا تتم هذه الظاهرة أو تلك ، لم يَعُد هذا منهجًا علمِيًّا ، بل لا مَفَرَّ من وصفه بالحدس والتخمين ..."[2]

---

[1] ـ اللغة بين المعيارية والوصفية 47 : 48

[2] ـ اللغة بين المعيارية والوصفية 50

ثم قال : " يتطلب السؤال المُصَدَّر بكيف إجابة عن العلَّة الصورِيَّة ، أو الكيفية التي تمَّ بها وضع معين ، كما يتطلب السؤال المُصَدَّرُ بلماذا إجابة عن العلة الغائيَّة ، أو الحكمة الخفيَّة التي اقتضت أن يتم هذا الوضع المُعَيَّن . والعلة الصورية معترفٌ بها في العلم ، لأنها تصف الوضع المعيَّن ، وتصف كيفية حدوثه ، أما العلَّة الغائية فغير معترفٍ بها علميًّا ؛ لأنها تتكلم أكثر ما تتكلم عن أمور غيبية لا سبيل إلى اختبار صدقها أو كذبها ، ومن قبيل العلل الغائية علل النحاة التي يوردونها لرفع الفاعل ، والمبتدأ والخبر ... وهلمَّ جرًّا ."[1]

وكما رفض تمام حسان التعليل جملةً رفضه تفصيلًا ؛ فنراه يردُّ ما ذهب إليه النحاة من التعليل بالخفة ؛ إذ يقول : " ومن التعليلات التي تعَلَّلَها النحاة في التماس أصول الظواهر اللغوية الميل إلى السهولة في النطق ، والقول بهذا الميل إلى السهولة كان من الآراء الشائعة بين علماء اللغة إلى زمن قريب ، ولكنه الآن من الآراء التي لا يؤذن لها بدخول صلب المنهج ... وقال النحاة إن العرب استثقلوا التقاء الساكنين ، وإن المتحرك فالساكن كانا أسهل في النطق عندهم من الساكنين المتجاورين ، ولست أدري إن كان الجهاز النطقي عند العرب يختلف عن الجهاز النطقي عند غيرهم من الشعوب ، أم أن فطرة الله واحدة ، ولا سيما في خلقة الجسم الإنساني ... المسألة ليست مسألة خفة أو ثقل ، وإنما تنفرد كل لغة بطريقة خاصة في أنماطها الصوتية ؛ فيسمح بعض اللغات بشيء ، ويحرمه البعض الآخر . وإن البعض الذي سمح به لم يسمح به لخِفَّته ،

[1] ـ اللغة بين المعيارية والوصفية 50 : 51

أو لم يحرمه البعض الذي حرمه لثقله ، بل الأمر أمر الاختيار العرفي الاعتباطي فحسب ."[1]

فهو يرفض التعليل النحوي جملة وتفصيلًا ؛ لأن التعليل أو السؤال بكيف ـ في نظره ـ بعيدٌ عن المنهج العلمي ، الذي يرى أنه لا بد أن يكون منهجًا وصفيًّا يكتفي بوصف الظاهرة اللغوية ، وليس له أن يضع معيارًا لهذه الظواهر .

وعلى نفس النهج يسير الدكتور مهدي المخزومي فنراه يقول : " ليس من وظيفة النحوي الذي يريد أن يعالج نحوًا للغة من اللغات أن يفرض على المتكلمين قاعدة ، أو يخطِّئ لهم أسلوبًا ؛ لأنَّ النحو دراسة وصفية تطبيقية ، لا تتعدى ذلك بحال ... فإذا قال النحوي مثلا : إنَّ الفاعل مرفوع كان يستند في استنباط هذا الأصل إلى استقراءٍ واعٍ ، وملاحظةٍ دقيقةٍ ...وليس له أن يفلسف ذلك ، أو يبنيه على حكم من أحكام العقل ..."[2]

وقال : " وكان النحاة أيضا على تفاوتٍ فيما يأخذون به من قياس ، فقد يكون قياسًا مبنيًّا على أساس التشابه بين المقيس والمقيس عليه ، وقد يكون قياسًا مبنيًّا على اشتراك المقيس والمقيس عليه في عِلَّة ظنُّوا أنَّ الحكم النحوي قائم عليها . ومن هنا أسهبوا في الكلام على العلل ، زعمًا منهم أن العرب كانوا يبنون عليها أحكام لغتهم ، وغلَوْا في ذلك غُلُوًّا

[1] ـ اللغة بين المعيارية والوصفية 52 : 53

[2] ـ في النحو العربي نقد وتوجيه 19 ، وينظر : أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء 61

جعلهم يبعدون في فلسفة القياس ... وحشَوْا كلامهم في اللغة والنحو بضروب من البحث الفلسفي ..."[1]

ثم نادى بحذف العلل من النحو ، حيث قال : " لقد أصبحت الحاجة ماسَّةً إلى نحوٍ جديدٍ ، خِلْوٍ مِمَّا علِق به في تاريخه الطويل من شوائب ليست منه ... مبرَّأٍ من هذه التعليلات الفلسفية التي اصطنعها القوم ، والتي أتت على حيوية هذا الدرس اللغوي فعصفت بها ، وانتهى الأمر بهذا الدَّرْس إلى أن يكون مصدر بَرَمٍ وضِيق لا حدَّ لهما ..."[2]

وما ذهب إليه مهدي المخزومي وغيره من دعاة الوصفية في العصر الحديث إنما كانوا متأثرين فيه بنظريات اللغويين الغربيين ، مع وجود خلطٍ في فهمهم لهذه النظريات الواردة عن الغرب .

وفي ذلك يقول الدكتور عزّ الدين المجدوب : " وإن تفحَّصْنَا ما يعنيه مهدي المخزومي بالدرس اللغوي الحديث تبين أنه مزيج من : 1ـ أصداء لأفكار نادت بها اللسانيات الآنيَّة الوصفيَّة لم يطَّلِع عليها في مصادرها ... وإنما قال بها أهل عصره ، وسَرَت مع قلمه . منها : اعتبار أن الفلسفة والمنطق مفسدان للدراسة اللغوية ، وهذه الوضعية البدائية التي تدعو إلى الاعتماد على الوقائع عند دراسة اللغة ، والابتعاد عن التنظير المرادف عنده للتأمل الفلسفي العقيم ... 2ـ أقوال قالت بها اللسانيات التاريخية المقارنة ... وهو يمزج بين المذهبين مزج غير العارف بما جَدَّ بينهما من سِجَال ، ومن إعادة ترتيب حاسم في تاريخ اللسانيات

[1] ـ في النحو العربي نقد وتوجيه 22

[2] ـ في النحو العربي نقد وتوجيه 27 ، وينظر : أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء 7

بين وجهتي النظر ، اقتنع الباحثون بعده بضرورة الفصل المنهجي بين الدراسة التاريخية أو الزمانية والدراسة الآنية ... حيث نلاحظ غياب التمييز بين فقه أساليب لسانٍ ، ووضْعِ قواعدَ تمثِّل نحوًا ، أي اشتغال اللسان آنيًّا ، والجري وراء اللغة وتتبع مسيرتها وتطورها ، أي وصفها زمانيًّا ..."[1]

فإذا كان التعليل ـ في نظر الوصفيين ـ سببًا من أسباب نفور الدارسين من تعلُّم النحو ، لذا يجب طرحه ونفيه من الدرس النحوي ، فلا ينبغي ـ من وجهة النظر اللسانية الحديثة ـ أن ينسحب ذلك الحكم فيحكم به على نفي التعليل من الفكر النحويّ عامَّة ؛ إذ إن ثمة فرقًا بين وضع القواعد للدارسين ليتمكنوا من نطق اللغة نطقًا صحيحًا ، وبين وضع أصول عامة لنظرية النحو ، لفقه أساليب اللسان العربي أو أيّ لسانٍ آخر .

لذا رَدَّ بعض المعاصرين على ما ذهب إليه دُعاة المنهج الوصفي من اطِّراح التعليل من الدرس النحوي ، بأن هذه الدعوة إن جاز تحقيقها تلبية لمطالب تيسير دراسة النحو للدارسين ، فلا يجوز نفيها من كتب النحو التي تُوَجَّه للمتخصصين .

يقول شوقي ضيف : "ومع أننا نؤمن في عصرنا بأن النَّحو ينبغي أن يُيَسَّرَ على الناشئة ، وأن تخرج منه هذه العلل المُعَقَّدَة ، نرى من الواجب أن يُعنى المتخصصون فيه بدراسته في صورته القديمة ، وكل ما داخلها من فلسفة العلة ، حتى يتبينوا تطَوُّرَه ، وما شُفِعَ به هذا التطوُّر من جهود عقلية خصبة ، جعلت بعض المستشرقين يشيد بما تمَّ لهذا العلم على

[1] ـ المنوال النحوي العربي 27

أيدي أسلافنا من نضجٍ واكتمال يحق للعرب أن يفخروا به ."[1]
وهذه هي وجهة نظر اللسانيات الحديثة .

يقول د/ عبد القادر المهيري : " وإذا كان من حقِّ الناظر في النَّحو ـ لتعلُّم اللغة ـ أن يرفضه أو يستخفَّ به ، فإن المتفقِّه في اللغة ، بل الباحثَ فيها من وجهة نظرٍ لسانية حديثة لا يرفض السعي إلى تجاوز ظاهر الأمور من قواعد ومعطيات مباشرة ؛ بحثًا عن الخصائص العامة للغة المدروسة بل اللغات عامة ."[2]

2ـ أرجع الدكتور عز الدين المجدوب نقد المحدثين للتراث النحويّ العربيّ إلى تأثرهم بنظرة الأوربيين لتراثهم النحويّ الأوربي ونقدهم له ، ثم نقدهم للتراث النحويّ العربيّ ظنًّا منهم أنَّ به عيوب التراث الأوربي نفسه ، حيث يقول : " إنَّ عيب إبراهيم أنيس ـ ولن يكون الوحيد في ذلك ـ هو أنه بحكم الفترة التاريخية التي وجد فيها سَلَّم أنَّ " ما صحَّ من نقد الأوربيين لتراثهم النحوي ينسحب أيضًا على التراث العربي ، وصحَّ عنده أنَّ التراث النحوي العربي قد تضمن نفس العيوب التي تضمنها التفكير النحوي الأوربي القديم ..."[3]

وقال عن تمام حسان : " وافترَضَ أنَّ ما عاب به اللسانيون الغربيون تراثهم اللغوي ينسحب انسحابًا كليًا على التراث العربي . وقد ركَّز في ذلك

---

[1] ـ مقدمة الإيضاح في علل النحو ص هـ
[2] ـ التعليل ونظام اللغة 176 : 177
[3] ـ المنوال النحوي العربي 35 ، وينظر : النحو العربي والدرس الحديث 48

على ثنائية اشتهر بها ، وهي ثنائية المعيارية والوصفية ، وبدت له المعيارية مُلَخِّصَةً لعيوب التراث النحوي ."[1]

ولم يرتض هذه الدعوة قائلا : " تلك الدعوة إلى التبسيط وتضييق مجال الدراسة بالفوائد العمليَّة العاجلة ، ومجافاة التعمُّق ... هي صدًى من أصداء عدم التمييز بين البحث النظري والبحث التطبيقي ، وصورة من صور خلط خصائص أحدهما بالآخر خلطًا يغْبُنُ البحث النظري ، ويشوّهُ صفاتِه ."[2]

وردَّ على ادِّعاء المُحْدَثين فرض النُّحَاةِ مسلَّمَاتٍ ما قبلِيَّةٍ على النَّحو العربي ، فذكر أنَّ هذا القول من المحدثين خلط بين المسلَّمَات الماقبليَّة والفرَضِيَّات العلمية ، والحال أنَّ النَّحوِيَّ بحاجةٍ إلى افتراض هذه الفَرَضِيَّات العلمية للسيطرة على شتات المعطيات ، واقتصاد وصفها في لفظٍ وجيز .[3]

3 ـ ذهب فريق من المحدثين إلى رفض العلل الثواني والثوالث ؛ مكتفين بقبول العلل الأولى أو التعليمية فقط ؛ لعدة أسباب تضعف العلة النحوية من وجهة نظرهم ، منها :

أـ العلل القياسية والجدلية لا طائل من ورائها إلاّ إجهاد الذِّهن ، وهي عللٌ فلسفية متأثرة بالمنطق والفلسفة اليونانيين ، بعيدةٌ عن ظاهر اللغة .

يقول شوقي ضيف : " وواضح أنَّ العلل التعليمية هي التي يحتاجها الناشئة في تعلُّم النحو ، أما العلل القياسية والجدلية ، أو العلل الثواني

---

[1] ـ المنوال النحوي العربي 45

[2] ـ المنوال النحوي العربي 44

[3] ـ ينظر المنوال النحوي العربي 44

والثوالث فتزيُّدٌ لا جدوى فيه إلَّا شغل العقل بالتأمُّل والنظر ، وقد كانت هذه العلل المتكلفة سببا في ثورة ابن مضاء القرطبي على النحو العربي ... كما دعا إلى إلغاء العلل الثواني والثوالث ، ونفيها من كتب النحو ؛ إذ وجدها لا تفيد الناطقين شيئا في نطقهم بالعربية الصحيحة سوى البعد بهم في التخيُّل والفرض والوهم ."[1]

ويقول الدكتور أحمد سليمان ياقوت : " وكل هذه العلل ـ عدا العلل التعليمية ـ عللٌ صناعية لا طائل من ورائها إلا كَدَّ الذهن ، فما كان العرب قبل أبي القاسم الزجاجي يدركون مثل هذه العلل عند رفعهم المرفوع أو نصبهم المنصوب ، وما تفننوا كل هذا التفنن في صناعة الإعراب . ومع ذلك فقد كان كلامهم مستقيمًا فصيحًا ، لم يؤثر فيه عدم معرفتهم بهذا التلفيق ، والتمحُّل في إبراز هذه العلل ."[2]

ب ـ العلل النحوية من أهم الأسباب التي عقَّدت الدرس النحوي ، لكثرة اختلاف النحاة فيها ؛ ولبعدها غن الغاية من النحو ؛ لذا يجب طرحها من درس النحو .

يقول شوقي ضيف : " انفتح باب العلل واسعًا أمام النحاة ، وأخذ كل حاذق منهم يجلب إليه كل ما يستطيع من غرائب ونوادر ، لم يقفوا بها عند أحكام الإعراب الظاهرة ؛ بل أَدَارُوها في واقع الكلام العربي ولا واقعه ، وتجادلوا فيها طويلًا ، مفضين في كثير من جدلهم إلى فروض وهمية ،

[1] ـ مقدمة الإيضاح في علل النحو ص هـ

[2] ـ ظاهرة الإعراب في النحو 175

حتى عقَّدُوا مصَنَّفَاتِهم النحوية تعقيدًا شديدًا ، وحتى غدا كثيرٌ من مباحثها شيئًا عسيرًا ."[1]

ويقول : " وإذا أخذنا نفحص هذه العلل التي نسقها الزجاجي في كتابه وجدنا كثرتها تخرج عن الغاية من النحو ، وهي صحَّة النطق عند المتكلم، إلى ما يمكن أن نسميه فلسفة العلل النحوية ، وهي فلسفة في جمهورها غير عملية ، وليس وراءها أي طائل نحوي ... وتتقابل العلل والأدلة ، ويتجادل فيها النحاة جدالًا عنيفًا لا يفيد اللسان ولا اللغة أيَّ فائدة ، إنما يفيد العقل من حيث هو ..."[2]

وكلام شوقي ضيف يمكن أن يَصْدُقَ على العلل الجدليَّة الكثيرة التي ساقها المتأخرون من النحاة ؛ لكنه لا يصدق على علل المتقدمين .

ج ـ ذهبوا إلى أنَّ علل النحو ضعيفة واهية ؛ لذا كانت من أهم أسباب الخلاف بين النحاة ؛ وهو الخلاف الذي أدَّى إلى نفور الدارسين من النحو، وإلى مناداة الكثيرين بنفي العلل من الدرس النحوي.

يقول الدكتور علي أبو المكارم : " ما تتصف به هذه العلل من ضعفٍ ، ومَرَدُّ هذا الضعف إلى أن هذه العلل ليست أسبابًا حقيقية كما أراد النحاة أن يجعلوها ، ومن ثم فإنه ليس لها تأثير حقيقي ، فلما أسند النحاة إليها هذا التأثير حين جعلوها محور القواعد لم تتسق عللهم مع الظواهر التي يعللون لها ، والقواعد التي يسببونها ."[3]

---

[1] ـ مقدمة الإيضاح في علل النحو ص ب ، ج

[2] ـ السابق ص ج

[3] ـ أصول التفكير النحوي 178

والحق أن كلام النحاة المتقدمين لا يفيد اعتقادهم أن العلل النحوية أسباب حقيقية ، فحديث الخليل بن أحمد وغيره عن العلل يبين أنها أمر اجتهادي ظهر لهم ، ويجوز أن يتراءى لغيرهم من الناظرين في اللغة رأي آخر . وفي ذلك يقول الزجاجي : " إنَّ علل النحو ليست موجِبَة ، وإنَّما هي مستنبطةٌ أوضاعًا ومقاييس ، وليست كالعلل الموجبة للأشياء المعلولة بها ، ليس هذا من تلك الطريق ." [1]

وهذه الأسباب سبق أن قال بها من عاب العلَّة من متقدمي النحاة ، ووجدت من يتصدى للردَّ عليها كابن جني وغيره .

المطلب الثالث : رأي بعض المعاصرين في العلَّة النحوية .

هناك فريق آخر ـ من المحدثين والمعاصرين ـ يؤيِّد العلل النحوية ، ويُنْصف النحاة المتقدمين في اعتمادهم التعليل النحوي ، ويفنِّد ما ذهب إليه الدَّاعون إلى رفض التعليل النحوي ، ووجهة نظرهم في ذلك ما يلي :

1ـ التعليل ينسجم مع طبيعة النفس البشرية ، ويتوافق مع طبيعة العقل البشري الذي يأنس بثبوت الحكم بالتعليل .

يقول الدكتور علي النجدي ناصف : " فَمَا ضيقنَا بالنَّحْو ، وإنَّمَا هو قانون اللغة التي قُدِّر علينا أن نتكلم بها ... أنضيق بفلسفته ؟ وكيف ؟ وكلُّ شيء من الثقافة اللغوية والدينية قد دخلته الفلسفة وأثرت فيه ... أم نضيق بعلله وحجج المختلفين فيه ؟ وكيف ؟ ومِنْ طَبْع الإنسان البحث عن الأسرار ، والسؤال عن المجهولات ، والإنكار في الحجاج . فالنحاة بما

[1] ـ الإيضاح في علل النحو 64

أتوا من هذا إنَّمَا يستجيبون للطَّبْع المستنير في استنباط المسائل وعرضها على الناس ، فترضى العقول ، وتطمئنُّ القلوب ، وتأخذ ما تأخُذُ عن بيِّنَة ، وتَدَعُ ما تَدَعُ عن بينة ."[1]

ويقول الدكتور حسن المليخ : " بدأ التعليل تفسيرًا أوَّليًّا تعليمِيًّا ، ثم أصبح تفسيرًا نظريًّا يُمَيِّز بين نحو الطلبة المتعلِّمين ونحو الباحثين المتخصصين ، وفي كلا المستويين ينسجم مع طبيعة العقل البشري الذي دأب على ربط الأشياء بعضها ببعض ربطًا عِلِّيًا ، وينسجم مع طبيعة النفس التي تأنس بثبوت الحكم النحوي بالتعليل ؛ فلا ينبغي أن يزول ذلك الأنس ، بل ينبغي أن يبقى حاضرًا في ذهن المشتغلين بالعربية ، وسيلةً للتعليم ، وأداةً للرَّبْط والتفسير ، ومادةً يتدبرها العقل ... لأنَّ العلل وجوه إقناعية اجتهادية ..."[2]

فالتعليل سواء أكان تعليلًا أوليًّا (تعليميًّا) ، أو تعليلًا نظريًّا (قياسيًّا) ، هو وسيلةٌ من الوسائل التي تعين على فهم اللغة وضبط قواعدها ، وهو كذلك وسيلة لربط الظواهر المختلفة في اللغة ، وردِّها إلى أصول عامة تجمع شتاتها.

يقول الدكتور حسن المليخ : " والعلَّةُ في النَّحو غيرُ العِلَّة في نظريته ؛ ذلك أنَّها في النحو تطبيقية ، تؤلف بين القواعد في الإعراب والبناء ، وتقدير الحركات ، وتفسير التشابه الإعرابي مع اختلاف الوظيفة النحوية ... لكنها في نظرية النحو وسيلةٌ منهجية في تفسير انسجام النظام النحوي ، تحقق الترابط بين التصور النظري للغة والاستعمال الفعلي لها ، فقد بنى النحاة تصوُّرًا نظريًّا للُّغة يقوم على ظاهرة التعميمات المطلقة ،

[1] ـ سيبويه إمام النحاة 44

[2] ـ نظرية التعليل في النحو العربي 16

فأصل الأسماء الإعراب ، وأصل الأفعال البناء ، ثم صاغوا قواعد تفصيلية من الاستعمال اللغوي الذي اصطلح على تسميته بالسماع ، ووجدوا أن القاعدة يمكن أن يقع ترخُّصٌ في تطبيقها بدَوَاعٍ من قرائن السياق أو الموقف الانفعالي ، فأصبح الخطاب النحوي تجسيدًا لظواهر ثلاث غير متشابهة ، هي اللغة في المستوى النظري ، والقاعدة في المستوى التعليمي ، والاستعمال في المستوى التطبيقي ، ويؤلف التعليل بين هذه الظواهر بمظهر مزدوج ؛ الأول داخلي كأن يكون بين قواعد النحو نفسها ، والثاني خارجي يعرف القاعدة بالمستوى النظري ؛ ليردَّ الاختلاف السطحي إلى ائتلاف عميق ، ومن هنا تأتي نظريات الشبه ، والاختصاص ، والمناسبة ."[1]

يتضح من كلامه أنَّ العلل التي تقع مشتركة بين الظواهر المختلفة ؛ مثل علل التخفيف ، والشبه ، وغيرهما مِمَّا سَمَّاه بالعلل في نظريَّة النحو ، أفادت النحو و اللغة ؛ إذ أظهرت بجلاء الائتلاف العميق ، والترابط القوي بين عناصر اللغة ، ولولا التعليل لَمَا وضُحَ هذا الائتلاف .

2ـ كون التعليل في النحو متأثرًا بالمنطق رُدَّ عليه بأن المنهج المنطقي أكثر مناسبة للنَّحْو في أيَّة لغة .

يقول الدكتور حسن المليخ : " ومادة التعليل قابلة للتشكل وفق المنهج الذي يريده النحوي ؛ فيمكن أن تكون بمنهج فقهي أو كلامي ، أو منطقي، والثالث أكثر مناسبة للنحو في أيَّة لغة ؛ لأنَّ الصورية والبرهنة تجمع بين اللغة والمنطق ."[2]

---

[1] ـ نظرية التعليل في النحو العربي 16

[2] ـ نظرية التعليل في النحو العربي 17

ويقول الدكتور المجدوب : " نبين أنَّ أيَّ مباشرة علمية ضمن العلوم التجريبية ـ وعلمُ اللغَةِ منها ـ تحتاج ضرورة من الباحث استقراءَ المعطيات التي يتخذها موضوع علمه ، والرجوع إلى الوقائع التي تعنيه ، ولكن هذه المباشرة لا يمكن أن تكون ناجعة إلا إذا نزل الباحث مباشرته الاختبارية ضمن مرجعٍ نظريّ ؛ فافترض جملة من الفرضيَّات حوله حسب مقتضيات الصياغة في النظرية العلمية ، ويبقى عليه أن يكافح ما افترضه من فرضيَّات مع جملة الوقائع والمعطيات التي نصَّبَ نفسَه لتفسيرها ، وبناءً على ذلك يعتمِدُها أو يُعَدِّلُها أو يطرحها ، ونحن نُلِحُّ على أن كل ممارسة علمية تحتاج ضرورة إلى هذه الفرضيات ، ولا يمكن بحال أن يكون اعتماد الوقائع وجمعها كافيًا بمفرده لتأسيس ممارسة علمية . ونلِحُّ ثانية على ضرورة التمييز بين هذه الفرضيات الضرورية في كل عمل علمي وبين المسلمات الماقبلية والذاتية التي يمثل اعتمادها عائقا أمام نشأة العلوم وتطورها ..."[1]

3ـ كون العلل سببًا للخلاف النحوي ؛ لأنها علل ضعيفة واهية غير صحيح ؛ فـ " علل النحو قوية مستحكمة في الغالب ؛ إذا نظر إليها بمعزل عن التطبيق ؛ أما في الممارسة النحوية فتبدو قوية في موقع ، وضعيفة في آخر ، وما هذا إلا لأن الخلاف النحوي لم يكن في أصول النحو وقواعده وعلله ؛ بل في تطبيقها . ومن الخطأ أن يظن أن النحاة جميعهم كانوا يحسنون الانتقال التعليلي من النظرية إلى القاعدة إلى الاستعمال ؛ فمنهم من ينشط ذهنه لهذا الانتقال التعليلي ، ومنهم من يقف عند حدود الاستعمال فقط ؛ لهذا يصبح الخلاف النحوي بينهم ظلًّا لمفهوم كلِّ واحِدٍ

[1] ـ المنوال النحوي العربي 16 : 17

منهم للنَّحو ، فابن مضاء الظاهري يرفض علل النحو النظرية لأنَّ النحو عنده قاعدة واستعمال لا يبعدان عن الظاهر ، كمذهبه في الفقه الظاهري."[1]

ووجود الخلاف الناتج عن التعليل أمر طبعي ؛ إذ إن " الاختلاف والجدل بين فرضِيَّات متباينة لتفسير ظاهرةٍ ما هو من مقتضيات كل بحث أساسي في اللغة كما هو الشأن في كل ميدان من ميادين المعرفة ..."[2]

و " لاشك أن التأصيل الذي يسعى إليه النحوي لا يكون من قبيل الحقائق العلمية الثابتة التي تأبى كل نقاش وتأويل ، ولذا فلا مناص من أن تتعدد في شأنه وجهات النظر ، وتتنوع التصورات ..."[3]

لذا فإنه " ليس من الحكمة في شيء أن يتسَرَّع الدارس في الحكم بانعدام جدوى التعليل ، وبأنه نوع من العمليات المنطقية الشكلية استخدمت في الجدل بين المدارس ، وتناقلها نحاة العصور المتتالية باعتبارها جانبًا من التراث النحوي لا يجوز التفريط فيه ... ذلك أن التعليل سابق لظهور النزاع بين البصريين والكوفيين ، ويبدو ـ عندما تتحدث عنه كتب التراجم ـ نشاطًا لا يمكن فصله عن التقعيد ... فعبد الله بن أبي إسحاق أول من " بعج النحو ومَدَّ القياس وشرح العلل" ، والخليل بن أحمد استنبط " من علل النحو ما لم يستنبطه أحد ، وما لم يسبقه إليه سابق " ثم إن نظرة الخليل إلى التعليل ـ حسب ما أورده الزجاجي في كتابه " الإيضاح في علل النحو " ـ تدل على أن أستاذ سيبويه كان ينظر إلى العلل باعتبارها مجموعة من

---

[1] ـ نظرية التعليل في النحو العربي 17

[2] ـ المنوال النحوي العربي 16

[3] ـ نظرات في التراث اللغوي 151

الضوابط يستنبطها النحوي ، أو يفترضها قصْدَ تفهُّم ما يمكن أن نسميه اليوم " نظام " اللغة العربية وتناسق عناصرها ، كلُّ ذلك بغضِّ النَّظر عن كون ما يهتدي إليه النحوي منها هو ما يقصده الناطقون باللغة على السجية والطبع أم لا ؛ والمهم أنه أمر محتمل لا يمكن رفضه إلا إذا عُوِّضَ بما هو أليق منه ."[1]

4ـ كون المنهج الوصفي هو المنهج الأمثل لدراسة اللغة ردَّ عليه بعض المحدثين بأمور تبين إبداع المتقدمين من النحاة في تعليلاتهم التي أوردوها ، وكذا في اتخاذهم القياس وسيلة من وسائل تقعيد اللغة ، فثمة فرق بين التقعيد للغة وبين تدريسها ، وإذا كان ثمة صعوبات عند دارسي اللغة فليس مردُّ ذلك إلى منهج النحاة في التعليل ، فقد يكون التعليل سببًا لرسوخ المادة التعليمية في أذهان المتعلمين والدارسين .

يقول الدكتور المجدوب : " رأينا كثيرًا من الأخطاء في نقد التراث النحوي يعود إلى تصوُّرٍ خاطئ للعلم في نقطتين أساسيتين : أمَّا النقطة الأولى فتتعلق بعدم تمييز الباحث بين مقتضيات البحوث النظرية والبحوث التطبيقية ، وهما وجهتان من البحث مختلفتان متباينتان ... وأهم ما ينبغي توضيحه أنَّ الباحث عندما يدرس ظاهرة دراسة نظرية خالصة يجتهد في إيجاد الفرضيات الملائمة لتفسير تلك الظاهرة ، دون ربطٍ مسبق على مستوى الممارسة العلمية بين هذه الفرضيات وبين التطبيقات العملية التي يمكن أن تنشأ عنها ... وقد بدا لنا هذا الخلط بين البحوث النظرية

[1] ـ التعليل ونظام اللغة 175 : 176 ـ مقال لعبد القادر المهيري ـ حوليات الجامعة التونسية ـ عدد رقم 28 ـ يناير 1983م . وينظر : نظرات في التراث اللغوي العربي 147

والتطبيقية في اتخاذ إبراهيم مصطفى تبرُّم الناشئة بالنحو ، وصعوبة تدريس العربية حجةً على فسادٍ لازمٍ في النحو العربي ... وبسبب عدم التمييز بين المجال النظري والمجال التطبيقي في النشاط العلمي ، الذي نشأ عنه الخلط بين وصف العربية وتدريسها ، يسوي إبراهيم مصطفى بين مقتضيات البحث اللغوي ومقتضيات التدريس ، بل إن الخصائص المطلوبة في التدريس والمحبَّذة فيه تصبح بصفة ضمنية الخصائص المطلوبة في البحث النظري ، ولمَّا كانت السهولة والبساطة من لوازم عملية التدريس ... خاصة في المراحل الأولى من التعليم تحوَّلَت هذه الخاصَّة مقياسًا يُعْتَمَد لتقييم التراث النحوي، وسيصبح كل سؤال لا يفيد مباشرة في تعليم العربية ترفًا لا فائدة فيه ، ويضحي التعمق عيبًا مضِرًّا ينبغي تجنبه ..."[1]

والحق أن التعليل من قضايا التأصيل في النحو العربي ، وثمة فرق بين التأصيل والتقعيد ؛ فالتأصيل هو " السعي إلى تجاوز ظاهر الأمور ، وواقع الاستعمال ، بحثا عن اندراجهما في نظام متكامل ، رغم اختلاف معطياته ، متماسك رغم تنوع مكوناته ... "[2] أمَّا التقعِيدُ فيهتَمُّ بتوفير " أبسط الضوابط ، وأيسر المقاييس ، تسهيلًا على متعلِّمِي اللغةِ ومستعمليها ، واجتنابًا لإعمالهم الفكر في ممارسة الكلام بسلامةٍ ينتظر منها أن تكون شبه آلية ، وتكاد تصدر عن اللاوعي " [3]

ولا ينبغي أن يفهم أن البحث التأصيلي جهد مبذول بلا غاية كما يقول الوصفيون .

---

[1] ـ المنوال النحوي العربي 14 : 16

[2] ـ نظرات في التراث اللغوي 131

[3] ـ ينظر : نظرات في التراث اللغوي 131

يقول المهيري : " فما فائدة هذا العمل ؟ أفليس المجهود الذي يقتضيه يبذل بلا غاية ملموسة تُذْكَر ؟ نجيب عن هذا السؤال بأمرين اثنين : أولهما : أنَّ مثل هذا البحث التأصيلي يقتضيه الطُّموح الفكري إلى التعمُّقِ في المعرفة ، وتوسيع حدودها ، والذهاب بها إلى أقصى ما يمكن الوصول إليه ... الاعتبار الثاني : هو أنه من قصور النظر أن نعتبر التقعيدَ اللُّغَوِي في غِنى عن البحث التأصيلي ، فهُمَا في نظرنا متصلان اتصال الأصل بالفرع ، متفاعلان متآزران . فكلُّ عملٍ تقعيدي يفترض نظرة شاملة لنظام اللغة ، والأنظمة الجزئية المكونة له ، وكلُّ تبويبٍ للمادَّةِ النحويَّة ينطلق من مبادئ عامَّة توجِّهُه ... والذي يؤلِّف في القواعد ، أو يُعَلِّمُها ، في حاجة إلى تصوُّرٍ شاملٍ يستنير به ، ولو لم تَبْدُ الحاجة إليه مجسَّمَة فيما يُبلغُه للمتعلمين ..."[1]

كما لاينبغي أن يلقى عليه اللَّوم في صعوبة تدريس وتعلُّم النحو ، فيطالَب بطرحه من الدرس النحوي ؛ فـ " ليس العمل على توفير قواعد بسيطة مناقضًا للعمل التأصيلي ، بل إنَّ هذا يمثل أساس ذلك ، ويعتبر مرجعًا له ، وإن كان أخذه بعين الاعتبار صراحة في صوغ القواعد وتلقينها من شأنه أن يعقد العملية التربوية ، ويتجاوز ذهن المتعلمين . والمشكل ينحصر تبعا لهذا لا في التخلي عن كل تأصيل ، والاستغناء عن السعي إلى تصوُّرٍ عام ، وجهازٍ تفسيريٍّ شامل ، وإنما في القدرة على استصفاء ما يتناسب مع جمهور المتعلمين ، والتدرُّج في تقديم المعرفة ..."

[1] ـ نظرات في التراث اللغوي 147 : 148

المطلب الرابع : موقف اللسانيَّاتِ الحديثَةِ من مبدأ التعليل النحوي .

أولًا : دستور اللسانيَّات الحديثة .

اختلفت مناهج البحث في اللغة في العصر الحديث ، فعرف ما يسمى بالمنهج الوصفي ، والمنهج التاريخي ، والمنهج المقارن . وكلُّ منهج يبحث اللغة من وجهة نظرٍ معينة ، فالوصفي يبحث في التقعيد لظواهر لغةٍ معينة عن طريق وصفها ، والتاريخي يتتبع تطوُّرَ اللغة تاريخيًّا ، والمقارن يبحث في أوجه الاتفاق والاختلاف بين لغتين أو أكثر . وهذه المناهج تبحث في "عناصر اللغة باعتبارها نظامًا مخصوصًا ، له مكوناته الصوتيَّةُ ، والصرفية والنحوية ، والمعجمية . ولكلِّ هذه الأوجه فرعٌ مختص من فروع الدراسة اللغوية ، وهذا الجانب من القضايا نوعي ، باعتبار أنه متعلق بكل لغة على حدة ." [1]

أما اللسانيات الحديثة فتبحث في اللغة من حيث هي ظاهرةٌ بشريَّةٌ عامَّة ، ويتدرَّج البحث من تحديد الكلام وضبط خصائصه إلى تحسُّسِ نواميسه المحرِّكَة له حتى يقارب قضايا أكثر تجريدًا وأبعد نسبيَّة ، كقضية أصل اللغة ، وعلاقة الكلام بالفكر ، وتفاعل اللغة بالحضارة الإنسانية ، فضلًا عن مشاكل الدلالة اللغوية ذاتها وكيف يحدث إدراكُ العقلِ لمعاني الألفاظ . وقد كان البحث في هذه الأمور ـ منذ ازدهار الحضارة الإغريقية ـ مُوكَلٌ إلى الفلاسفة ، حتى عُدَّ خوض اللغويين فيها تطَرُّقًا إلى الماورائيات ، وظلت هذه النظرة إلى البحث اللغوي قائمة في العصر الحديث ، إلى أن تغلبت نزعة الاستيعاب لخصائص الظاهرة اللغوية ، وأصبحنا أمام وضع معرفي

[1] ـ مباحث تأسيسية في اللسانيات 15

جديد : اللسانيات فيه تواجه قضايَا كانت تستند استنادًا كلِّيًّا إلى حقل الفلسفة .[1]

ثانيًا : منهج المدرسة التوليديَّة التحويليَّة وعلاقته بمنهج النَّحْو العربي .

قاد الامتثال إلى دستور اللسانيات النظريَّة الذي قوامه البحث في الكليات اللغويَّة إلى توجيه البحث اللساني نحو التساؤل عن الكلِّيَّات النحويَّة ، وظهر ما يُعْرَفُ بالمنهج التوليدي ، أو المدرسة التحويلية التوليدية ، ورائدها نعوم تشومسكي [2] ، " وتتمثل منطلقات هذه المدرسة في أنَّ غاية اللساني أن يحلِّل المحرِّكات التي بفضلها يتوصل الإنسان إلى استخدام الرموز اللغوية ، سواء أكانت تلك المحَرِّكَات نفسانِيَّة أو ذهنية ذاتية ، فلا يمكن أن يقتصر عمل اللساني ... على إقامة ثبت الصيغ التي تنبني عليها لغةٌ من اللغات ، وإنما يتعدى ذلك إلى تفسير نشأة تلك الصيغ ، وتأويل تركُّبِهَا ، حتى يهتدي إلى حقيقة الظاهرة اللغوية ... في هذا المسار وجدت اللسانيات نفسها في آخر مراحل تطورها وجهًا لوجْهٍ أمام قضايَا شمولِيَّة تُطْرَح فيها اللغة في حدِّ ذاتها . وتطرح فيها اللغة باعتبارها

---

[1] ـ مباحث تأسيسية في اللسانيات (بتصرف) 15 : 16 ، وينظر : التفكير اللساني في الحضارة العربية 15 : 16

[2] ـ هو أفرام نوعم تشومسكي ، ولد في ديسمبر 1918 ، مفكر لغوي وثائر سياسي يهودي ، كان أبوه أستاذا في اللغة العبرية ، درس تشومسكي علم اللغة والرياضة والفلسفة في جامعة بنسلفانيا ، وأعد رسالته للماجستير في العبرية الحديثة ، وحصل على الدكتوراه من نفس الجامعة . قام بنقد المنهج الوصفي ـ متأثرا بـبلومفيلد ـ ودعا إلى دراسة النحو في إطار نظرية عامة . ينظر : النحو العربي والدرس الحديث 110 : 119 ، 124 : 127

وليد الفكر ، ثم تطرح فيها قضية الفكر ذاته من حيث هو مولِّدٌ للظاهرة اللغوية ..."[1]

ويمكن القول إنَّ المدرسة التحويلية التوليدية ربَّمَا تأثرت بالنَّحو العربي القديم ، وربما كان هو القائد لها إلى هذا التوجُّه ، فالنُّحَاة العرب بما وضعوه من منهجٍ سديدٍ مبدعٍ لدراسة النَّحو كان لهم فضل السبق إلى ما ذهب إليه أصحاب المنهج التوليدي [2].

يقول المسدي : " وليس صدفة أن أصبح نوام تشومسكي حريصًا هذه السنوات إلى حدِّ التهافت على أن يقدِّمَ له طلبتُهُ ومُرِيدُوه من أبناء الأمة العربية كشوفًا ميسرة عن التراث النحوي العربي ، فلقد استشعر أن أمَّة أدركت مراتب التجريد الفلسفي من جهة ، والرياضي من جهة أخرى ، لا بد أنَّ منظومتها النحوية قد شارفت حدَّ المنطق الصوري ، وما هو بمخطئ فيما استشعره ."[3]

وقال عبد القادر المهيري : " ذلك أنَّ في اعتكاف اللسانيِّين على اللغة ، وتشريحهم لها ، وطموحهم إلى الفوز بقوانين نهائية شيئًا يشبه ما نلمسه في تاريخ التراث النحوي من تَفَانٍ في دراسة اللغة وعلومها ، وعنايةٍ بأدقِّ الدقائق ، وأصغر الجزئيات ، وحرصٍ على جعل القواعد تفي بكل الظواهر . ويبدو في اللسانيات بتنوع نظرياتها ، من الملاحظات ، والتدقيقات

---

[1] ـ التفكير الساني في الحضارة العربية 19 .

[2] ـ ينظر : النحو العربي والدرس الحديث 142 وما بعدها .

[3] ـ مباحث تأسيسية في اللسانيات 23

والتشقيقات ما قد يجعل الباحث يرى أن ما كان يُعتبر عند النحاة من قبيل المتاهات والقضايا السفسطائية هو من صميم البحث اللغوي ."[1]

ثالثًا : تأثر المعاصرين بالدراسات اللسانيَّة الحديثة .

إنَّ رأي المعاصرين المؤيدين لمنهج النحاة القدماء في دراسة النحو . القائم على التعليل ، ومحاولةِ تفسير جُلّ الظواهر اللغوية . متأثرٌ . لا ريب . بتطور مناهج الدرس اللغوي في اللسانيات الحديثة ؛ إذ إن وجهة نظر اللسانيات الحديثة في مرحلة تطورها الأخيرة . كما سبق ذكره . تذهب إلى مثل ما ذهب إليه النحاة القدماء، من محاولة وضع نظرية تشمل كل مفردات اللغة وتراكيبها وظواهرها . يقول الدكتور عبد السلام المسدي : " وأما مبدأ التفرُّدِ والشُّمُول فإنَّه ثمرة من ثمار اللسانيات ، وصورة ذلك أن المنهج اللساني ينصهر فيه التحليل والتأليف ، فيغدو تفاعلًا فارًّا بين تفكيك الظاهرة إلى مُرَكَّبَاتِها ، والبحث عمَّا يجمع الأجزاء من روابط مؤلفة ، فهو منهج يعتمد الاستقراء والاستنتاج معًا ، بحيث يتعاضد التجريد والتصنيف ، فيكون مسار البحث من الكلّ إلى الأجزاء ، ومن الأجزاء إلى الكُلّ ، حسبما تمليه الضرورة النوعية ."[2]

وقال : " ولا شك أنَّ النَّاظَر في تطَوُّر المدارس اللسانية المعاصرة يدرك بجلاء كيف تَصَارَع سلطان الموضوعية الشكليَّة مع نزعة الاستيعاب لخصائص الظاهرة كُلِّيًّا ، حتى تغلَّبَ اقتضاء الشمول . ففكَّت اللسانيات حصار التخصُّص الشكلي ، واستعادت إلى حوزتها ما تواطأ الفكر اللغوي ،

---

[1] ـ نظرات في التراث اللغوي 104

[2] ـ التفكير اللساني في الحضارة العربية 10 : 11

والنظر الماورائي على سلبه منها ، وإلحاقه بالفلسفة العامة ... وهذه الظاهرة تمثل بدون أي شك تحوُّلًا أصوليًّا في قواعد علم اللسان الحديث."[1]

ويقول الدكتور حسن المليخ : " وقد بدت نظرية التعليل في النحو العربي شبيهة بنظرية التفسير الكلّي في النحو التحويلي عند تشومسكي ، ففي كلتا النظريتين سعي إلى ما وراء اللغة المستعملة والقواعد المقنّنَة لها ، وما يؤدي إليه هذا السعي من القول بالتقدير ، والأصل والفرع ، والأثر ، وقدرة بعض العناصر اللغوية على التحكم بعناصر أخرى في تركيب الجملة . وخَلْفَ هذا التشابه اختلافٌ واضح في الهدف ، فالتعليل في العربية تفسير لتناسق نظام النحو العربي فقط ، في حين يعدُّ التفسير في النظرية التحويلية تعليلًا رياضيا لتناسقِ أيّ نظامٍ لغوي بشري ، بعيدًا عن تفسير العادات اللغوية الاجتماعية التي تقدم نظرية التعليل في العربية تفسيرًا لها، في علل أمن اللبس والتخفيف ..."[2]

يتبين لنا مما سبق أن النظرية التوليدية لتشومسكي اتفقت أو تأثرت بما ذهب إليه النحاة العرب ، في ذهابها إلى تفسير الظواهر اللغوية المختلفة، وإرجاعها إلى أسس عامة ، فكرية وعقلية ، تستوعب كل الظواهر اللغوية، غير أنه لا يفوتنا التنبيه على ما تميزت به نظرة النحاة العرب . في التعليل. عن النظرية التوليدية ، حيث استوعب التعليل عند النحاة العرب كل مستويات الكلام ، فعللوا لمَا نطق به العرب ، وبينوا أسرار الحكمة الكامنة في إيثار العرب لبعض الحركات ، أو بعض الحروف في مواضع من كلامهم ، وإيثارهم لغيرها في مواضع أخرى ، فضلا عن تعليلهم لأسرار

[1] ـ التفكير اللساني في الحضارة العربية 16

[2] ـ نظرية التعليل في النحو العربي 17 : 18

البنية في الكلمة المفردة ، وأسرار اختلاف التراكيب لاختلاف مقتضى الأحوال[1] . أما النحو التوليدي فكان اهتمامه ـ في الغالب ـ بتعليل التراكيب ، فنظرية التعليل عند القدماء أشمل وأوفى .

يقول الدكتور عبد السلام المسدي : " وقد رَكَّزَ التيَّارُ التوليدِي عنايته على المستويات العليا في الكلام ، وتتمثل في التراكيب والجمل ، معرضًا نسبيًّا عن المستويات الدنيا ، وهي مستوى الصرف ، ومستوى وظائف الأصوات ؛ إذ يعتبر التوليديون أنَّ علم التركيب الذي يدرس صياغة الجملة وانتظامها بين الجمل هو الذي يستطيع النفاذ إلى محركات الكلام ." [2]

[1] ـ سبق إيراد نماذج من تلك التعليلات عند الحديث عن التعليل عند ابن جني .

[2] ـ التفكير اللساني في الحضارة العربية 19

الخـاتـمــة

تبين لي من خلال البحث ما يلي :

1. دراسة أُصُولِ النَّحْوِ جديرةٌ باهتمام الباحثين ؛ لأنَّ معرفة الأصولِ والقَوَاعدَ الكلّيَّةِ هي السبيلُ إلى معرفة الفروع التفصيليَّة معرفةً دقيقَةً منضبطةً ، كمَا أنَّها السبيلُ إلى مُجَاراة اللغة لمستجَدَّاتِ العصور ، مع الحفاظ على أصولها وخصائصها .

2. العللُ وسائِلٌ اجتهادية تُقِرُّ السَّمَاعَ المقَعَّدَ ولا تُوجِدُه ؛ استنبطها النحاة من كلام العرب ولم يفرضوها فرضًا على اللُّغَةِ ، ولا على المتكَلِّمِين بها أو الدَّارسِينَ لَهَا .

3. التعليلُ في النَّحْوِ لا يُقْصَدُ به توقُّفُ وجُودِ المعلولِ على وجُودِ العِلَّة كتوقُّفِ وجودِ الأثَرِ على المُؤَثِّر، أو أنَّ العلَّة سببٌ لوجودِ المعلول .

4. ذهب ابن جني إلى أهمية دراسة العلَّة، والبحث فيها ؛ فذلك من باب إيفاء الصنعةِ حقَّهَا ، وإعلاء درجتها ، كما ذهب إلى أن استيعابها يحتاج إلى التأمُّل وإعمال الفكر ، لذا لم يُوجِّه كتابه (الخصائص) إلى المتعلِّمين الدارسين للنَّحو فحسب ؛ بل قصد توجيهه إلى أصحاب الفكر ، وذوِي النَّظَر والتأمُّل من العلماء ، والكتاب ، وغيرهم .

5. اختلفت وجهة نظر المتقدِّمين من النحاة في العلَّة النَّحْوية ؛ فذهب فريق منهم إلى الدِّفَاع عن منهج النحاة ، ومحاولَتِهم تفسير كُلِّ ما ورَد في اللُّغَة من ظواهر .

وعارَضَ فريقٌ آخر مَا ذهب إليه المتقدِّمُون ، ورآه غير سديدٍ ؛ لأنَّه بَعُدَ عن الغاية من دراسة النحو ، وصعَّب دراسته ، كما لم يُفِد في تحصيل المَلَكَةِ اللغوية .

6. اختلفت وجهة نظر المحدثين للعلَّة النحوية . مثلما اختلفت نظرة المتقدمين . بين مؤيّدٍ ومُعَارض .

7. تأثر كثير من المحدثين - في نقدهم النحو العربي وقولهم بتأثره بالمنطق اليوناني - بأقوال المستشرقين الذين استكثروا على العقليَّةِ العربيَّة ، و العقليَّةِ الدارسة لها والمستنبطةِ لقواعدها هذه النظرةَ الشاملةَ للغة ، والتي أسفرت عن تنظيمٍ لقواعدها ، ودقةٍ في حدودها وتبويبها ، فنسبوا ذلك إلى تأثرهم بالفلسفة والمنطق اليوناني .

8. أرجع بعض المعاصرين نقد المحدثين للتراث النحويّ العربيّ إلى تأثرهم بنظرة الأوربيين لتراثهم النحويّ الأوربي ونقدهم له ، ثم نقدهم للتراث النحويّ العربيّ ظنًّا منهم أنَّ به عيوب التراث الأوربيّ نفسِه .

9. كان مبدأ رفض التعليل النحويّ عند بعض المحدثين نابعًا من اتباعهم المنهج الوصفي ، القائم على وصف الظواهر اللغوية دون محاولةِ تفسيرِها أو تعليلِ ظواهرها .

10. بين البحث مدى إبداع النحاة في منهجهم النحويّ القائم على التعليل لكلِّ مستويات اللغة ، الصوتية ، والصرفية ، والنحوية ، والدلالية ؛ فهم قد حازوا فضل السبق في هذا المضمار ، وسبقوا بذلك المدارس اللسانيَّة الحديثة التي تغلبت فيها نزعة الاستيعاب لخصائص الظاهرة اللغوية .

11 . تأثرت النظرية التوليدية ـ في ذهابها إلى تفسير الظواهر اللغوية المختلفة ، وإرجاعها إلى أسس عامَّة ، فكرية وعقلية ، تستوعب كل الظواهر اللغوية ـ بمنهج النحاة العرب ؛ بَيْدَ أنَّ نظرية التعليل عند القدماء أشمل وأوفى منها عند التوليديين ؛ حيث استوعب التعليل عند النحاة العرب كل مستويات الكلام ، فعلَّلُوا لمَا نطق به العرب ، وبينوا أسرار الحكمة الكامنة في إيثار العرب لبعض الحركات ، أو بعض الحروف في مواضع من كلامهم ، وإيثارهم لغيرها في مواضع أخرى ، فضلا عن تعليلهم لأسرار البنية في الكلمة المفردة ، وأسرار اختلاف التراكيب لاختلاف مقتضى الأحوال . أما النَّحْو التوليدي فكان اهتمامه . في الغالب . بتعليل التراكيب .

12 . أيَّدَ فريق من المحدثين والمعاصرين منهج متقدِّمِي النُّحَاة في التعليل لكُلِّ مَا ورد في اللغة ، وذهبوا إلى أنَّه ليس من الحكمة في شيء أن يتسَرَّع الدارس في الحكم بانعدام جدوى التعليل ، وبأنه نوع من العمليات المنطقية الشكلية استخدمت في الجدل بين المدارس ؛ لأن التعليل سابق لظهور النزاع بين البصريين والكوفيين .

وكانت حجتهم في قبول مبدأ التعليل ما يلي :

أ. التعليل ينسجم مع طبيعة النفس البشرية ، ويتوافق مع طبيعة العقل البشري الذي يأنس بثبوت الحكم بالتعليل .

ب . الدعوة إلى التبسيط وتضييق مجال الدراسة بالفوائد العمليَّة العاجلة ، ومجافاة التعمُّق . هي صدًى من أصداء عدم التمييز بين البحث النظري والبحث التطبيقي ، وصورة من صور خلط خصائص أحدهما بالآخر خلطًا يغْبُنُ البحث النظري ، ويشوِّهُ صفاتِه .

ج ـ كُلُّ مُمَارسة علمية تحتاج ضرورة إلى افتراض الفرضيات ، ولا يمكن بحال أن يكون اعتماد الوقائع وجمعها كافيًا بمفرده لتأسيس ممارسةٍ علميَّة .

د ـ من قصور النظر اعتبار التقعيد اللغوي في غِنَى عن البحث التأصيلي ، فهما متصلان اتصال الأصل بالفرع . فكلُّ عمَلٍ تقعيدِيّ يفترض نظرة شاملة لنظامِ اللُّغَة ، والأنظمَةِ الجزئية المكوِّنَةِ له ، والذي يؤلِّف في القواعد ، أو يُعَلِّمُها ، في حاجة إلى تصوُّرٍ شاملٍ يستنير به .

والتأصيل الذي يسعى إليه النحوي لا يكون من قبيل الحقائق العلمية الثابتة التي تأبى كل نقاش وتأويل ، ولذا فلا مناص من أن تتعدد في شأنه وجهات النظر ، وتتنوع التصورات .

هـ ـ ثمة فرق بين التقعيد للغة وبين تدريسها ، وإذا كان ثمة صعوبات عند دارسي اللغة فليس مردُّ ذلك إلى منهج النحاة في التعليل ، فقد يكون التعليل سببًا لرسوخ المادة التعليمية في أذهان المتعلمين والدارسين .

و ـ إذا كان من حقِّ الناظر في النَّحو ـ لتعلُّم اللغة ـ أن يرفضه أو يستخفَّ به ، فإن المتفقِّه في اللغة ، بل الباحثَ فيها من وجهة نظرٍ لسانية حديثة لا يرفض السعي إلى تجاوز ظاهر الأمور من قواعد ومعطيات مباشرة ؛ بحثًا عن الخصائص العامة للغة المدروسة بل اللغات عامَّة .

الفهارس

أولًا : فهرس الآيات القرآنية :

الآيـــة	السورة ورقم الآية	رقم الصفحة
(ولَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَار)	40 يس	

ثانيًا : فهرس أقوال العرب :

القول	رقم الصفحة
رفَعَ عَقِيرَتَه	
فُلانٌ لُغُوبٌ جَاءتْهُ كِتَابِي فاحتقرها	

ثالثًا : فهرس الشعر :

البيت	البحر	القائل	رقم الصفحة
ولكن تأخُذُ الأذْهَانُ منْهَا * عَلَى قَدْرِ القَرَائِحِ والفُهُومِ	الوافر	المتنبي	

ثبت المصادر والمراجع

1. أصول التفكير النحوي ـ د/ علي أبو المكارم ـ دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ـ القاهرة ـ الطبعة الأولى 2006م .

2. الأصول في النحو لابن السراج . تحقيق د/ عبد الحسين الفتلي . مؤسسة الرسالة . الطبعة الثالثة 1408هـ . 1988م .

3. أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث . د/ محمد عيد . عالم الكتب . الطبعة الأولى 1973م .

4. الإيضاح في علل النحو للزجاجي . تحقيق د/ مازن المبارك . دار النفائس . الطبعة السادسة 1416هـ . 1996م .

5. التفكير اللساني في الحضارة العربية . د/ عبد السلام المسدي . الدار العربية للكتاب . الطبعة الثانية 1986م .

6. الخصائص لابن جني . تحقيق محمد علي النجار . الهيئة المصرية العامة للكتاب1406هـ . 1986م .

7. دراسات في فقه اللغة ـ د/ صبحي الصالح ـ دار العلم للملايين ـ الطبعة 16 ـ 2004م .

8. دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني . قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر . مكتبة الخانجي . القاهرة 1404هـ . 1984م .

9. ديوان المتنبي ـ دار بيروت للطباعة والنشر ـ 1403هـ . 1983م .

10. الرَّدُّ علَى النُّحَاة لابن مضاء القرطبي . تحقيق د/ محمد إبراهيم البنا . دار الاعتصام . القاهرة . الطبعة الأولى 1399هـ . 1979م .

11. سيبويه إمامُ النُّحَاة ـ علي النجدي ناصف ـ عالم الكتب ـ الطبعة الثانية 1399 هـ ـ 1979م .

12. ظاهرة الإعراب في النَّحْو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم ـ د/ أحمد سليمان ياقوت ـ دار المعرفة الجامعية 1994م .

13. في أصول النحو ـ سعيد الأفغاني ـ المكتب الإسلامي ـ بيروت ـ 1407هـ ـ 1987م .

14. فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح ـ لأبي عبد الله محمد بن الطيب الفاسي ـ تحقيق د/ محمود يوسف فجال ـ دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث ـ دبي ـ الطبعة الثانية .1423هـ ـ 2002م .

15. في النَّحْو العربي نقد وتوجيه ـ د/ مهدي المخزومي ـ دار الرائد العربي ـ بيروت ـ الطبعة الثانية 1406هـ ـ 1986م .

16. الكتاب لسيبويه ـ تحقيق وشرح عبد السلام هارون ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ الطبعة الثالثة 1408هـ ـ 1988م .

17. الكُلِّيَّات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية) لأبي البقاء الكفويّ ـ تدقيق د/ عدنان درويش و محمد المصري ـ مؤسسة الرسالة ـ الطبعة الثانية ـ 1419هـ ـ 1998م .

18. لسان العرب لابن منظور ـ دار إحياء التراث العربي ، ومؤسسة التاريخ العربي ـ بيروت ـ لبنان ـ الطبعة الثالثة 1419هـ ـ 1999م .

19. اللغة بين المعيارية والوصفية ـ د/ تمام حسان ـ عالم الكتب ـ القاهرة ـ الطبعة الرابعة ـ 2000م .

20. لُمَع الأدِلَّة في أصول النحو لأبي البركات الأنباري . تحقيق سعيد الأفغاني . مطبعة الجامعة السورية 1377هـ . 1957م .

21. مباحث تأسيسية في اللسانيات . د/ عبد السلام المسدي . دار الكتاب الجديد المتحدة . الطبعة الأولى 2010م .

22. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني - تحقيق / علي النجدي ناصف و الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي - طبع وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة 1420 هـ - 1999م .

23. المسائل الحلبيات لأبي علي الفارسي . تحقيق د/ حسن هنداوي . دار القلم . دمشق . دار المنارة . بيروت الطبعة الأولى . 1407هـ . 1987م .

24. معجم القراءات . د/ عبد اللطيف الخطيب . دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع . دمشق . الطبعة الأولى 1422هـ . 1979م .

25. معجم مقاييس اللغة لابن فارس . تحقيق وضبط / عبد السلام محمد هارون . دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع . 1399هـ . 1979م .

26. مقدمة ابن خلدون . تحقيق عبد الله محمد الدرويش . دار يعرب . دمشق . الطبعة الأولى 1425هـ . 2004 م .

27. المنوال النحوي العربي . د/ عز الدين مجدوب . نشر كلية الآداب . سوسة . تونس . الطبعة الأولى 1998م .

28. النَّحْو العربي والدرس الحديث . د/ عبده الراجحي . دار النهضة العربية للطباعة والنشر. بيروت 1979م .

29. نظرات في التراث اللغوي العربي . عبد القادر المهيري . دار الغرب الإسلامي . بيروت . لبنان . الطبعة الأولى 1993م .

30. نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين . د/ حسن خميس سعيد الملخ . دار الشروق للنشر والتوزيع . رام الله . نابلس . جامعة النجاح . الطبعة الأولى 2000م .

31. ارتقاء السيادة في علم أصول النحو العربي ـ الشيخ يحيى بن محمد أبي زكريا الشاوي المغربي الجزائري ـ تحقيق أ. د عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي ـ دار الأنبار للطباعة والنشر والتوزيع ـ الطبعة الثانية 1431هـ ـ 2010م .

32. الاقتراح في علم أصول النحو وجدله للسيوطي . دائرة المعارف النظامية . حيدر آباد . الطبعة الأولى .

المجلات العلمية والحوليات :

حوليات الجامعة التونسية . عدد يناير 1973 م . مقال بعنوان : (خواطر حول علاقة النحو العربي بالمنطق واللغة) بقلم / عبد القادر المهيري .

حوليات الجامعة التونسية . عدد يناير 1983 م . مقال بعنوان : (التعليل ونظام اللغة) بقلم / عبد القادر المهيري .

مجلة مجمع اللغة العربية . الجزء السابع . 1953م . مقال بعنوان : (منطق أرسطو والنحو العربي) بقلم د/ إبراهيم مدكور .

فهرس الموضوعات

الموضوع
المقدمة
(التمهيد)
أولًا : تعريف الإبداع
ثانيًا : لمحَةٌ موجزةٌ عن أصول النَّحْو العربي وموضع العلَّةِ منها
موضعُ العِلَّةِ النحوية من هذه الأدِلَّة
المبحث الأول : العِلَّةُ النَّحْوِيَّة (مفهومُهَا وأنواعُهَا ومراحِلُ تطوُّرِهَا)
المطلب الأول : مفهوم العِلَّة
1. معنى التعليل في اللغة
2ـ حقيقةُ التعليلِ في النَّحْو
المطلب الثاني : منشأُ العِلَّةِ النحوِيَّة
المطلب الثالث : أنواع العلل
المطلب الرابع : مراحل التعليل النحوي
المبحث الثاني : التعليل عند ابن جني في كتابه (الخصائص)
المطلب الأول : قَصْدُ ابن جني في هذا الكتاب
المطلب الثاني : سِمَاتُ العلَّةِ النحْوِيَّةِ عند ابن جني

المطلب الثالث : دفاعُهُ عن العِلَّة

المبحث الثالث : موقف النُّحَاة من العِلَّةِ النحويَّة

المطلب الأول : موقِفُ المتقدِّمين من النُّحَاة

موقف الإمام عبد القاهر الجرجاني

موقف ابن مضاء

رأي ابن خلدون

المطلب الثاني : موقف المحدثين من العلَّة النحوية ودافعهم إلى ذلك الموقف

أولًا : رأيهم في مَنْشَأ العِلَّة النَّحْوِيَّة

ثانيًا : أسباب رفض مبدأ التعليل عند بعض المحدثين

المطلب الثالث : رأي بعض المعاصرين في العلَّة النحوية

المطلب الرابع : موقف اللسانيَّاتِ الحديثَةِ من مبدأ التعليل النحوي

أولًا : دستور اللسانيَّات الحديثة

ثانيًا : منهج المدرسة التوليديَّة التحويليَّة وعلاقته بمنهج النَّحْو العربي

ثالثًا : تأثر المعاصرين بالدراسات اللسانيَّة الحديثة

الخاتمـة

الفهارس الفنية :

أولًا : فهرس الآيات القرآنية

ثانيًا : فهرس أقوال العرب

ثالثًا : فهرس الشعر

رابعًا : ثبت المصادر والمراجع

خامسًا : فهرس الموضوعات

الزهراء